معايير الاختيار عند الإمام

أبي أحمد بن عبيد اللَّه بن إدريس

من خلال كتابه

«المختار في معاني قراءات أهل الأمصار»

إعداد

د/ هادي حسين عبد الله فرج

المدرس بقسم القراءات وعلومها

بكلية القرآن الكريم ـ بطنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وبه نستعين على أمور الدنيا والدين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ترسَّم خطاهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين وبعد :

فإن القرآن الكريم هو دستور هذه الأمة الخالد ، وينبوع حياتها الذي لا ينضب ، وسرُّ بقائها الدائم ، وسبب مجدها الراسخ ، لذا لم يخل عصر من العصور من التفاف رجال من علماء الأمة الإسلامية حول القرآن الكريم ينهلون من معينه ، ويسبحون في بحر عطائه ، ومن هنا خرجت أمهات الكتب في شتى العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم سواء من ناحية تفسير آياته ، أو من خلال بيان سرِّ إعجازه ، والكشف عن بعض دقائق لغته ومعرفة قراءاته ورسم آياته ... إلى غير ذلك .

ومن أجلِّ العلوم المتعلقة بكتاب الله ـ تعالى ـ « علم التوجيه » الذي هو علم بيان الوجوه والعلل للقراءات القرآنية ، فهو ينتقل بك من إعراب تتجلى به المعاني ، إلى تفسير للغريب أو بيان لسبب النزول ، وما يعضد ذلك من شواهد من القرآن الكريم أو الحديث أو الأثر أو الشعر ... إلى غير ذلك .

فهو بستان ينقلك من يانع إلى يانع من الثمار ، متنسما لعبير معنى كلام الله بغوصك في أعماق الأصل اللغوي للقراءة [1] .

(١) ينظر « الموضح في وجوه القراءات وعللها » للإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم ص(١٠) تحقيق ودراسة د/ عمر حمدان الكبيسي ط/ الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ط الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

ومن كتب هذا العلم المبارك : « الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار» للإمام أبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس (من علماء القرن الخامس الهجري) الذي لم توفيه كتب التراجم حقه إلا أن كتابه هذا يبين علو منزلته ، ويدل على علمه وتمكنه في هذا العلم .

ومن خلال التتبع والاستقراء لهذا الكتاب وجدت أن مؤلفه ـ رحمه الله تعالى ـ أكثر فيه من ذكر اختيارات القراءات القرآنية ، ويبدو هذا جليًّا من أول وهلة ينظر فيها إلى اسم الكتاب ، وقد تعددت هذه الاختيارات حتى وصلت إلى ثمانين وثلاثمائة (٣٨٠) اختيارًا تقريبًا منثورة في ثنايا الكتاب فأردت أن أجمع شتات هذه الاختيارات وأبيِّن المعايير والأسس التي من خلالها اختار هذه القراءات ، وكان من فضل الله عليَّ أن وفقني في هذا البحث وجعلته تحت عنوان : « **معايير الاختيار عند الإمام أبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس من خلال كتابه المختار في معاني قراءات أهل الأمصار** » ومن أهم الأسباب التي دعتني للكتابة في هذا البحث ما يلي :

أولًا : قيمة الكتاب العلمية من حيث كونه يتعلق بعلمٍ جليل له مكانة خاصة في النفوس ألا وهو علم القراءات القرآنية الذي يدور محوره حول كلام الباري ـ جل وعلا ـ .

ثانيًا : تقدم زمن تأليفه فقد عاش المؤلف في أواخر القرن الرابع الهجري ، فهو قريب من عصر التدوين والرواية ، وشيوخه هم تلاميذ ابن مجاهد صاحب « السبعة » الذي يعد حجة في هذا الفن .

ثالثًا : لم يتعرض أحد ـ فيما أعلم ـ إلى ذكر أو جمع اختيارات المؤلف ،

وبيان المعايير التي بنى عليها اختياراته فأردت أن أنال شرف السبق في ذلك .

رابعًا : كثرة الاختيارات الواردة في الكتاب حيث بلغت نحو ثمانين وثلاثمائة (٣٨٠) اختيارًا تقريبًا مع تعدد المعايير الداعية إلى ذلك .

خامسًا : زيادة قراءة يعقوب وما فيها من فوائد تظهر جليًّا فيما تفرد به عن السبعة لا نجدها في غيره من كتب التوجيه إلا نادرًا ويدل على ذلك قول الأستاذ سعيد الأفغاني محقق كتاب « حجة القراءات » للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة : « واطلعت على كتاب « **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**» لأبي بكر أحمد بن عبيد الله ابن إدريس ، فكان حسن التأليف قريب العبارة ، أداة على معاني ما اختلفت فيه القراء الثمانية « السبعة ويعقوب الحضرمي » في منهج مرضي .

ثم قال موازنًا بينه وبين الكشف لمكي : « وقد وجدت كتاب « المختار » الآنف الذكر أقوى طبعًا من كتاب مكي ، وأمتن تأليفًا ، وأرضى طريقة » [(١)] .

بالإضافة إلى العديد من المزايا الخاصة التي تُعْلِي من شأن الكتاب وترفع من قدره ، و هي درة تاجه ، وتتمثل فيما تفرَّد به من آثار ومسائل وأقوال ومناظرات واختيارات وأبيات لا توجد في غيره مما وقفت عليه من كتب التفسير والتوجيه

(١) ينظر « مقدمة حجة القراءات » للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ص(٢٢-٢٤) تحقيق/ سعيد الأفغاني ط/ مؤسسة الرسالة ط/ الخامسة (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) وينظر « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » للإمام أبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس ص(٧٦-٧٧) تحقيق ودراسة/ د. عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني ط/ مكتبة الرشد ـ السعودية ـ ط الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

واللغة والنحو [1] .

من أجل هذه الأسباب وغيرها توكلت على الله وعزمت النيـة أن أكتـب في هذا الموضوع وقد اقتضت طبيعية البحث أن يتكون مـن مقدمـة وثلاثـة مباحـث وخاتمة .

أما المقدمة : فتناولت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره .

وأما المبحث الأول : فيتناول حياة المؤلف ويتضمن مطلبين :

المطلب الأول : اسمه ، كنيته ، نشأته .

المطلب الثاني : شيوخه ، مؤلفاته .

وأما المبحث الثاني : فيتضمن التوجيه والاختيار وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف التوجيه ، كتب التوجيه حتى عصر المؤلف .

المطلب الثاني : تعريف الاختيار ، صيغ الاختيار .

وأما المبحث الثالث : ففيه معايير الاختيار ويتضمن خمسة عشر مطلبًا :

المطلب الأول : اتفاق أكثر القراء عليها .

المطلب الثاني : موافقة القراءة للسياق .

المطلب الثالث : موافقة القراءة للقواعد النحوية .

المطلب الرابع : وضوح المعنى .

المطلب الخامس : موافقة القراءة للأشهر والأفصح من لغات العرب .

المطلب السادس : موافقة نظائرها في القرآن الكريم .

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في مقدمة الدراسة لكتاب المختار ص(٧٦) وما بعدها.

المطلب السابع : موافقة القراءة لرسم المصحف .

المطلب الثامن : البقاء على الأصل .

المطلب التاسع : موافقة قراءة الإمام أبي عمرو البصري .

المطلب العاشر : موافقة الحديث والأثر .

المطلب الحادي عشر : موافقة أسباب النزول .

المطلب الثاني عشر : سهولة اللفظ .

المطلب الثالث عشر : الحمل على النقيض .

المطلب الرابع عشر : اختيار القراءتين .

المطلب الخامس عشر : اختيار إحدى القراءتين دون ذكر سبب الاختيار .

وأما الخاتمة : فتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ، وأهم الاقتراحات والتوصيات .

ثم ذيَّلْتُ البحث بالفهارس العلمية اللازمة لذلك .

وبعد فأسأل الله ـ تعالى ـ أن يجنبني الزلل ويرزقني الإخلاص في القول والعمل .

المبحث الأول

حياة المؤلف

المطلب الأول : اسمه ، كنيته ، نشأته

أولًا : اسمه : أحمد بن عبيد الله بن إدريس [(١)] .

وقيل : أحمد بن عبد الله بن إدريس [(٢)] .

والاختلاف كما هو واضح في اسم الأب فقط ولعله تصحيف .

ثانيًا : كنيته : أما كنيته فلا خلاف أنه كان يكنى بأبي بكر ويدل على ذلك ما جاء واضحًا وصريحًا على صفحة العنوان ، وكذلك وردت هذه الكنية مرة واحدة في كتابه « المختار » [(٣)] .

ثالثًا : نشأته : لقد كان صمت المصادر في كتب الرجال والطبقات مطبقًا ، لم أجد فيها على كثرة البحث ترجمة أو شبه ترجمة كاملة تشير من قريب أو بعيد إلى نشأة المؤلف ، ومهما يكن فكتاب المؤلف هو أصدق مترجميه ، ولا شك أن الشيخ أو الأستاذ يؤثر في تلميذه تأثيرًا قويًا في نشأته ، فيتخلق بأخلاقه ، ويتأدب بآدابه ، وتترسخ في كامن قلبه لطافته ، وغزارة علمه وتتنوع معارفه ، وذلك حسبما تقرر لدى الحكماء الجهابذة أن الأساتذة وكذا الشيوخ مرآة تنعكس

---

(١) ينظر « تاريخ الأدب العربي » لكارل بروكلمان (١٧٦/٤) ترجمة جماعة الباحثين، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٣م).

(٢) « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » للعلامة حاجي خليفة (١٦٢٣/٢) ط. دار الفكر (١٤١٢هـ).

(٣) ينظر « المختار » (٣٠/١).

فيها صورة التلاميذ وحينما تنظر في تراجم بعض شيوخه مثل :

❶ أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد البصري وتوفي بالبصرة سنة (٣٧٠ هـ) أو (٣٧٣هـ) [١] .

❷ الحسن بن بشر بن يحيى أبو القاسم ولد بالبصرة ونشأ بها ، وكان كاتبًا في البصرة للقضاة ، انتهت إليه رواية الشعر القديم والأخبار في آخر عمره بالبصرة [٢] .

❸ علي بن محمد بن إبراهيم بن خشنام أبو الحسن المالكي توفي بالبصرة (٣٧٧هـ) وقيل (٣٦٧هـ) [٣] .

من خلال هذه التراجم نرى أن هؤلاء الشيوخ ولدوا بالبصرة ونشاؤا فيها ، وبذلك يتضح لنا أن نشأة المؤلف كانت بالبصرة وتلقى عن هؤلاء الشيوخ وغيرهم فيها ، ويؤيد ذلك ميل المؤلف للبصريين وأخذه بأقوالهم ، والإشارة إليهم بقوله : « أصحابنا » [٤] [٥] .

المطلب الثاني :

شيوخه :

من المعلوم أن التلقي والأخذ عن الشيوخ والعلماء منهج أساسي وطريق

(١) « معرفة القراء الكبار » للإمام الذهبي (٣١٩/١)، « غاية النهاية » (١٤٤/١).
(٢) « إنباه الرواة » (٣٢٠/١)، « معجم الأدباء » (٨٤٧/٢).
(٣) « معرفة القراء الكبار » (٣٣٦/١)، « غاية النهاية » (٥٦٢/١).
(٤) ينظر « المختار » ص(٤٤/١).
(٥) لم تشر المصادر إلى تاريخ مولده ووفاته وإنما يعد من علماء القرن الخامس الهجري وذلك من خلال تاريخ وفاة شيوخه.

من الطرق الرئيسة لتحصيل العلم وخاصة فيما يتعلق بالعلوم الشرعية ، فلقد تلقى مُعَلِّم البشرية الأول سيدنا محمد ﷺ القرآن الكريم من الله ـ تعالى ـ بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام وتلقى الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ العلم من رسول الله ﷺ ، وتلقى التابعون العلم من الصحابة الفضلاء ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ ، وتلقى أهل الطبقات بعد التابعين بعضهم عن بعض إلى يومنا هذا ولم يكن المؤلف بدعًا عن سابقيه فقد تلقى العلم عن عدد من الشيوخ الذين أوردهم في كتابه من خلال عدد من النقول المسندة منه إلى أصحابها وفيما يلي أهم شيوخ المصنف :

❶ أحمد بن نصر بن منصور الشذائي البصري [(١)] .

❷ الحسن بن بشر بن يحيى أبو القاسم الآمدي [(٢)] .

❸ عبد الغفار بن عبيد الله بن الزبير الحضيني [(٣)] .

---

(١) أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم أبو بكر الشذائي البصري قرأ على ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما، قرأ عليه أبو الفضل الجزاعي، وأبو عمرو بن سعيد البصري وغيرهما ت(٣٧٣هـ) « غاية النهاية » (١/١٤٤-١٤٥).

(٢) الحسن بن بشر بن يحيى، إمام في الأدب، وله شعر حسن، وانتهت إليه رواية الشعر القديم والأخبار في آخر عمره بالبصرة، أخذ عن أئمة اللغة والنحو في بغداد كالأخفش، والزجاج وغيرهما ت(٣٧٠هـ) « إنباه الرواة على أنباء النحاة » للقطيفي (١/٣٢٠) تحقيق/ أبو الفضل إبراهيم ط. دار الفكر العربي ــ القاهرة، ط. الأولى (١٤٠٦هـ).

(٣) عبد الغفار بن عبيد الله بن السري أبو الطيب الحضيني الكوفي الواسطي، قرأ على أبي بكر بن مجاهد والعباس بن الفضل وغيرهما، قرأ عليه أبو عبد الله الكارزيني، وأبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي وغيرهما ت سنة (٣٦٧هـ)، وقيل (٣٦٩هـ). « غاية النهاية » (١/٣٩٧-٣٩٨).

❹ محمد بن عيسى الأصطخري [١] .

❺ محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان [٢] .

هؤلاء هم أهم شيوخ المؤلف التي استطعت جمعهم من خلال كتابه « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » ، ولم تشر المصادر من قريب أو من بعيد إلى تلاميذ للشيخ أو ترجمة وافية له ، إلا أن كتابه يبين علو منزلته ، ويدل على علمه وتمكنه ، ولم تدَّع كتب التراجم في يوم من الأيام أنها حوت جميع علماء الأمة ، بل طلبة العلم فيها ، فكم من سلف الأمة ممن خدم هذا الدين بالسنان أو البنان لم تذكره كتب التراجم أو الطبقات ، ولا أدل على ذلك من قول الإمام السيوطي في كتابه « بغية الوعاة » الذي هو أجمع كتاب لتراجم أئمة النحو واللغة « على أني لا أبيعه مع سلامة ، ولا أدعي أنه لم يفتني فيه فاضل أو علامة ، أني لي ونجباء الدنيا لا تُحصى ، وأخبارهم شتى لا تستقصى » [٣] .

مؤلفاته

من أهم الطرق إلى معرفة مؤلفات أي مُصَنِف هو ما جاء منسوبًا إليه في

(١) محمد بن عيسى بن جعفر أبو الليث الأصطخري المقرئ، قرأ على عليِّ بن عبد العزيز، ومحمد بن عبد الله النقاش، قرأ عليه محمد بن عبد الرحيم الأسيدي شيخ الأهوازي وغيره « غاية النهاية » (٢/٢٢٤).

(٢) محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو بكر الطرازي البغدادي، أخذ القراءة عن ابن مجاهد، وابن شنبوذ وغيرهما قرأ عليه نصر بن أبي نصر الحداد، ومنصور بن أحمد بن أحمد العراقي ت(٣٨٥هـ).

(٣) ينظر « بغية الوعاة » للسيوطي (٢/٤٢٨) تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر ط. الثانية (١٣٩٩هـ) وينظر « مقدمة الدراسة لكتاب المختار » ص(٨-٩).

كتب التراجم لأنها هي الموازين العادلة لقيمة الرجال علمًا وأدبًا فإنها قد سجلت ـ غالبًا ـ كل جزء من أجزاء حياة هؤلاء العلماء ، ثم ما ذكره في مؤلفاته ، ومن خلال هذين الطريقين لم نعثر للمؤلف إلا على كتابين اثنين :

أولهما : الكتاب « **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار** » وهو الكتاب الذي يقوم عليه البحث فقد ذكره كل من حاجي خليفة ، وبروكلمان [1] .

ثانيها : شرح ما ينصرف وما لا ينصرف وهو ما ذكره في كتابه « المختار »[2].

(١) « كشف الظنون » (١٦٢/٢)، « تاريخ الأدب العربي » (١٧٦/٤).
(٢) ينظر « المختار » (٦٤٢/٢).

المبحث الثاني

التوجيه والاختيار

المطلب الأول : تعريف التوجيه ، كتب التوجيه حتى عصر المؤلف

التوجيه لغة : مصدر للفعل وجَّه ، وأصله من الوجه ، ووجه الكلام : السبيل الذي تقصده به ، ويقال في المثل : وجِّه الحجر وجهة مَا لَه ، أي ضعه على وجهه اللائق به ، ويضرب لمن لا يُدبِّر الأمر على وجهه الذي ينبغي أن يوجَّه عليه، ويقال أيضًا : كساء مُوجَّه ، أي ذو وجهين [(١)] .

وللتوجيه في اللغة معان عديدة يطلق عليها [(٢)] ، ولكن المعنى اللغوي السابق هو الذي يتوافق مع مفهوم توجيه القراءات كما يتضح ذلك من خلال التعريف الاصطلاحي.

التوجيه في الاصطلاح : هو تعليل الوجه المختار وبيان وجهه من حيث اللغة والإعراب [(٣)] .

وقيل : علم يُبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية [(٤)] .

وعلى ذلك يتأتَّى مفهوم توجيه القراءات ، فنراه يدور حول الوجه المقصود

---

(١) « لسان العرب » لابن منظور مادة (وجه).

(٢) ينظر هذه المعاني بالتفصيل في « مفتاح السعادة الأبدية » للأستاذ الدكتور/عبد الله ربيع ص(١٠) بدون طبعة.

(٣) « القراءات القرآنية » لعبد الحليم بن محمد الهادي قابه ص(٣٠) ط. دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ط. الأولى (١٩٩٩هـ).

(٤) « توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا » للدكتور/ عبد العزيز بن علي الحربي ص(٦٥) دار ابن حزم للنشر والتوزيع ــ الرياض، ط. الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

من القراءة ، أو تلمُّس الأوجه المحتملة التي يجري عليها التغاير القرآني في مواضعه ، سواء كانت هذه الوجوه نقلية ـ وهو الأساس والمعتمد ـ أم عقلية ـ وهي فرع تابع للنقل [1] .

ومن المعلوم أن توجيه القراءات المتواترة ليس لبيان صحة القراءة ، أو أنها بحاجة إلى توثيق بل المعول عليه في ذلك هو الرواية والتواتر .

هذا ومعلوم أن للتوجيه أنواعًا عديدة لا مجال لذكرها ههنا [2] .

كتب التوجيه حتى عصر المؤلف

لا أريد في هذا المبحث أن أتكلم عن التطور والتسلسل التاريخي للمؤلفات في علم التوجيه المفقود والمخطوط والمطبوع منها فقد تكلم فيها وأفاض الكثير من الباحثين ، ولكن الذي يعنينا ونريد أن نركز عليه ونلقي عليه الضوء هو المؤلفات التي سلمت من الضياع وخرجت إلى النور بالفعل من بداية التدوين حتى عصر المؤلف وهي كالتالي :

❶ كتاب « **معاني القراءات** » لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت(٣٧٠هـ) [3] .

---

(١) « التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية » للدكتور/ أحمد سعد محمد ص(٢٣) مكتبة الآداب ط. الثانية (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

(٢) للوقوف على هذه الأنواع يراجع في ذلك « مفتاح السعادة الأبدية » للدكتور/ عبد الله ربيع محمود / في مرحلة الدراسات العليا، « إشراقات في توجيه ومعاني القراءات » د/ عبد الكريم صالح ص(٢٨) وما بعدها.

(٣) وقد حققه وعلق عليه الشيخ/ أحمد فريد المزيدي، وطبع في دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ط. الأولى (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م) وكذلك حققه/ محمد بن عيد السمعاني، ونشرته دار الصحابة (٢٠٠٧م).

❷ « **إعراب القراءات السبع وعللها** » لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ت(٣٧٠هـ) [١] .

❸ « **الحجة في القراءات السبع** » لابن خالويه السابق [٢] .

❹ « **الحجة في القراءات السبعة** » لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدا لغفار الفارسي ت(٣٧٧هـ) [٣] .

❺ « **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** » لأبي الفتح عثمان بن جني ت(٣٩٢هـ) [٤] .

❻ « **حجة القراءات** » للإمام أبي زُرْعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ت(٤٠٣هـ) [٥] .

❼ « **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** » لمكي بن أبي طالب ت(٤٣٧هـ) [٦] .

❽ « **شرح الهداية** » للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي

---

(١) وقد حققه وقدّم له الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الأولى (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

(٢) حققه أحمد فريد المزيدي، وقدّم له الدكتور/ فتحي حجازي، وطبع في دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط. الأولى (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، وطبع أيضًا بتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ط. الخامسة (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

(٣) وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، وطبع بدار الكتب العلمية، ط. الأولى (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

(٤) حققه أ. على النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وطبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث بالقاهرة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

(٥) حققه أ. سعيد الأفغاني، وطبعته مؤسسة الرسالة ط. الخامسة (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

(٦) حققه د/ محي الدين رمضان، وطبعته مؤسسة الرسالة، ط. الخامسة (١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

ت(٤٤٠هـ)[١] .

❾ « **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار** » [٢] .

من خلال هذا العرض السريع والموجز لكتب التوجيه التي سلمت من الضياع وخرجت إلى النور من عصر التدوين حتى عصر المؤلف يتبين لنا ما يلي :

أولًا : تقدم زمن تأليف الكتاب فقد عاش مؤلفه في القرن الخامس وهو قريب من عصر التدوين والرواية .

ثانيًا : أن هذا الكتاب يعد أول مؤلَف في توجيه القراءات الثمانية فكل ما سبقه من مؤلفات هي في توجيه القراءات السبع فقط مما يعطي الكتاب ميزة خاصة لا توجد في الكتب السابقة [٣] .

(١) حققه د/ حازم سعيد حيدر، وطبعته مكتبة الرشد ــ السعودية، ط. الأولى (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

(٢) وهو الكتاب الذي يقوم عليه البحث، وقد حققه د/ عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهيني، وطبعته مكتبة الرشد ــ السعودية، ط. الأولى (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).

(٣) يراجع ص (٥).

المطلب الثاني :

تعريف الاختيار ، صيغ الاختيار

أولًا : الاختيار في اللغة : تدل مادة (خ. ي. ر) في الأصل على العطف والميل ، يقول ابن فارس : « الخاء والياء والراء أصله العطف والميل ، ثم يحمل عليه فالخير خلاف الشر ، لأن كل أحد يميل إليه ، ويعطف على صاحبه » [(١)] .

وقال ابن منظور : « وخاره على صاحبه خيرًا وخيرة ، فضَّله ، وخار الشيء واختار انتقاه » [(٢)] .

وقال الفيومي : « وخيرته بين الشيئين : فوضت إليه الاختيار فاختار أحدهما»[(٣)] .

ثانيًا : الاختيار في الاصطلاح :

يقصد بالاختيار عند القراء : « أن يعمد من كان أهلًا له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده ويجرد من ذلك طريقًا في القراءة على حدة» [(٤)] .

– أو هو انتقاء القارئ الضابط العارف باللغة طريقة خاصة به في القراءة منسوبة إليه مستلة من بين ما روى عن شيوخه لعلة ما » [(٥)] .

---

(١) «مقاييس اللغة » لابن فارس » مادة (خ. ي. ر) (٢/٢٣٢).

(٢) « لسان العرب » لابن منظور مادة (خ. ي. ر) (٤/٢٦٤).

(٣) « المصباح المنير » للفيومي (خ. ي. ر) ص(١٨٥).

(٤) ينظر « الاختيار في القراءات القرآنية وموقف الهذلي منها » د/ نصر سعيد ص(١١) ط. دار الصحابة للتراث بطنطا (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

(٥) « التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن » للشيخ طاهر الجزائري ص(١٢١) اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ــ سوريا ط. الرابعة.

ومعنى هذا أن ينتقي من له حق الاختيار من القراءات المروية ما هو راجح عنده بناء على فكرة أو علة سواء ذكرها أم لم يذكرها ، إلا أننا هنا يجب أن نفرق بين القراءة والاختيار حتى لا يكون هناك نوع من اللبس أو الإشكال ، وقد فرَّق بينها الأندرابي [1] بقوله : « إن القراءة تعني أن يكون للمقرئ قراءة مجردة على حرف واحد من أول القرآن إلى آخره ، وأما الاختيار فهو أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها حروفًا يفضلها لسبب يذكره أو لا يذكره ، قد يكون حرف منها من قراءة في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى وهكذا إلى آخر القرآن الكريم » [2] .

صيغ الاختيار

تظهر قوة الوجه ورجحانه على غيره عند أصحاب الاختيارات من خلال ذكرهم إحدى صيغ الاختيار التي تؤكد ذلك ، ومن خلال الاطلاع على كتاب « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » للإمام أبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس تبين أنه استخدم عدة صيغ من صيغ الاختيار وفيما يلي عرض لهذه الصيغ :

١ – قوله : « وهي المختارة » .

٢ – قوله : « وهي الاختيار » .

---

(١) أحمد بن أبي عمر أبو عبد الله الخرساني صاحب كتاب « الإيضاح في القراءات العشر »، روى القراءات عن أبي الحسن علي بن محمد الفارس وعلى بن محمد الخبازي، توفي بعد (٥٠٠هـ) « غاية النهاية » (٩٣/١).

(٢) « قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين » للأندرابي ص(٢٨-٢٩) تحقيق د/ أحمد نصيف، مؤسسة الرسالة ط. الثالثة (١٩٨٦م).

٣- قوله : « وهي الأولى » .

٤- قوله : « وهو الوجه » .

٥- قوله : « وهو أجود القراءتين » .

٦- قوله : « وهو أحسن أو الأحسن » .

٧- قوله : « وهي أبين » .

٨- قوله : « وهو جيد بالغ » .

٩- قوله : « وهي جيدة حسنة » ، أو « حسنة جدًا » .

١٠- قوله : « وهي أكثر أو الأكثر » .

١١- قوله : « وهي الصحيحة » .

١٢- قوله : « وهي الأفصح » .

١٣- قوله : « وهي اللغة المشهورة » .

١٤- قوله : « وهي أبلغ » .

١٥- قوله : « وهو الوجه الجيد » .

١٦- قوله : « وهي أكثر وأظهر » .

١٧- قوله : « وهي القراءة التي لا ينبغي العدول عنها » .

بعد عرض هذه الصيغ نريد أن ننبه إلى ما يلي :

أولًا : أن بعض هذه الصيغ قد يفهم منها المفاضلة بين القراءات المتواترة مثل وهو أجود القراءتين ، أو الأحسن ، وهي الصحيحة ، أو التي لا ينبغي العدول عنها .

وقد يظن البعض أن ما اختاره المصنف هو الصحيح وما لم يختاره ليس صحيحًا أو على أقل تقدير أنه مرجوح وليس براجح وليست القضية كذلك فإن المفاضلة بين القراءات من القضايا التي وقع الاختلاف في جوازها بين أهل العلم فطائفة تجيز وطائفة تمنع وقد تعلق المنانعون من المفاضلة بأن هذه القراءات كل من عند الله ، وكلام الله تعالى كله حق وصواب وكله معجز ، فلا يجوز أن يفضل بعضه على بعض .

أما الطائفة الأخرى فإنها جوزت المفاضلة بين القراءات وقالوا أين الدليل المانع أو الحاظر ، وقد ثبت تفضيل بعض سور القرآن وآياته على بعض ، فلم يكن ذلك قادحًا في أن الكل من عند الله تعالى وكله حق وصواب ومعجز .

والذي يظهر في هذه المسألة والله أعلم التفصيل التالي :

إذا كانت المفاضلة بين قراءات متواترة وغير متواترة فلا إشكال في جواز المفاضلة حينئذٍ ، لكون القراءتين مختلفتين في طريق القطع والثبوت لهما فكون المتواترة تفضل على غير المتواترة بذلك فلا إشكال فيه .

أما المفاضلة بين قراءة متواترة وأخرى متواترة فإذا كان التفضيل أو عبارته يفهم منه أن إحدى القراءتين ليست من عند الله تعالى فحينئذٍ لا يجوز التفضيل .

وإذا كان التفضيل لقراءة ما يسقط القراءة الأخرى التي هي مثلها أو يكاد فلا يجوز أيضًا .

أما إذا كان التفضيل نسبيًا لا يقدح أن الكل من عند الله تعالى ولا يسقط القراءة الأخرى ، أو يكاد يسقطها فالذي يظهر لي والله أعلم أنه لا مانع ، وهذه أقوال الأئمة وعباراتهم قد تواردت في المفاضلات بين القراءات ، وتفضيل قراءة

على أخرى لكنها مفاضلة نسبية بمعنى أنه يفضل القراءة هذه على الأخرى من جهة معينة ولسبب معين ولا يبطل القراءة الأخرى أو يمنع منها [1] .

وهذه التفضيل أو الاختيار النسبي هو ما نراه عند المصنف ويتضح لنا ذلك جليًا فيما بعد .

ثانيًا : هناك شروط للاختيار وهي شروط تتعلق بصاحب الاختيار وأخرى تتعلق بالقراءة المختارة .

فيشترط في صاحب الاختيار أن يكون أهلًا له وتتحقق هذه الأهلية في :

١ - أن يكون منتهيًا لا مبتدءًا ، جامعًا للقراءات حتى يعلم الصحيح من غيره .

٢ - أن يكون ذا خلق ودين حتى يقع اختياريه موقع القبول .

٣- أن لا يلزم الناس باختياره ، ولا يمنع هذا من الدفاع عنه والتعليل له .

٤ - ألا يحط من قدر غيره في الاختيار ، حتى لا يشعر الناس بتهوين قراءة غيره .

ويشترط في القراءة المختارة ما يلي :

١ - أن تكون من القراءات المتواترة وهذه هو الشرط الأساس ، فليس لأحدٍ أن يختار قراءة لقوة وجهها في العربية مثلًا وهي غير متواترة .

٢ - أن تكون موافقة لرسم المصحف .

(١) ينظر: « الاختيار عند القراء » لأمين إدريس ص(٥٧٨) وما بعدها بتصرف يسير.

٣- أن تكون موافقة لوجهٍ في العربية [١] .

٤- ألا يؤدي الاختيار إلى اجتماع أوجه متنافرة [٢] .

فهذه هي الشروط العامة لاختيار القراءة ولا تتحقق هذه الشروط مجتمعة إلا في القراءات العشر المتواترة وقد نجد معايير أخرى عند بعض المؤلفين تضاف إلى ما سبق ومن هؤلاء الإمام أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس وهذا ما نعرفه في المبحث القادم .

(١) وهذه الثلاثة تعرف بأركان القراءة.

(٢) انظر: « الاختيار في القراءات القرآنية » د. نصر سعيد ص(٦٢-٦٣).

المبحث الثالث :

معايير الاختيار عند المؤلف

بنى الإمام أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس اختياره للقراءات في كتابه « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » على أسس معينة ومعايير محددة ، وقد استطعت بعون الله وبتوفيقه بعد دراسة واستقراء لهذا الكتاب أن أحدد هذه المعايير وأجملها فيما يلي [1] :

أولًا : اتفاق أكثر القراء عليها .

ثانيًا : موافقة القراءة للسياق .

ثالثًا : موافقة القراءة للقواعد النحوية .

رابعًا : وضوح المعنى .

خامسًا : موافقة القراءة للأشهر والأفصح من لغة العرب .

سادسًا : موافقة نظائرها في القرآن الكريم .

سابعًا : موافقة القراءة لرسم المصحف .

ثامنًا : البقاء على الأصل .

تاسعًا : موافقة قراءة أبي عمرو البصري .

عاشرًا : موافقة الحديث والأثر .

حادي عشر : موافقة سبب النزول .

ثاني عشر : سهولة اللفظ .

(١) رتبت هذه المعايير بناء على كثرة الورود.

ثالث عشر : الحمل على النقيض [1] .

وبعد عرض هذه المعايير مجملة نتناولها بشيء من التفصيل والتمثيل في الصفحات القادمة فنقول وبالله التوفيق :

المطلب الأول :

اتفاق أكثر القراء عليها :

وهذا المعيار هو أكثر المعايير التي بنى عليها المنصف اختياراته للقراءات فقد بلغت القراءات المختارة بناء على هذا المعيار نحو تسعين (٩٠) قراءة تقريبًا وقد عبر عنه بعدة أمور فأحيانًا يقول : « وهو الاختيار لأن عليه أكثر الأئمة »[2]، وأحيانًا أخرى يقول : « لكثرة من قرأ بها » [3] ، أو « المختار ما عليه الجماعة»[4] ، أو « والقراءة المختارة ما عليها السبعة » [5] ، أو « ما عليه الجمهور»[6] .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك :

١ - قول المؤلف في قوله ـ تعالى ـ : ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة : ٢٨٥] : « قرأت الجماعة بالنون ، على معنى : يقولون نحن لا نفرق

(١) ينبغي أن ننبه إلى أن هذه المعايير لا تكون إلا بعد اجتماع الأركان الثلاثة في القراءة، فلا يجوز أن نختار قراءة لمجرد موافقة معيار من هذه المعايير فقط.

(٢) ينظر « المختار » (١/٥٨-٦٢).

(٣) السابق (١/١٣٨).

(٤) السابق (١/٢٦٩-٢/٧٦٣).

(٥) السابق (١/٣٦٣-٢/٨٢٧).

(٦) السابق (٢/٦٣٢).

بين أحد من رسله ، إلا يعقوب ، فإنه قرأ بالياء [1] ، على معنى : كل لا يفرق والقراءتان صحيحتان [2] ، إلا أن النون الاختيار ؛ لأن عليها أكثر الأئمة [3] .

٢- قوله في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأنعام : ٦٨] : «قرأت الجماعة بالتخفيف من أَنْسَى يُنْسي ، إلا ابن عامر فإنه قرأ بتشديد السين من نسَّى يُنَسِّي [4] وهما لغتان بمعنى واحد غير أن التشديد يُشعر بالتكثير ، والمختار التخفيف لكثرة من عليه من الأئمة » [5] .

٣- قال المصنف عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء : ١١١] : « قرأت السبعة ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ على الفعل الماضي ﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ رفعٌ بفعلهم ، وقرأ يعقوب ﴿وأَتْبَعُكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ جمع تابع [6] ، كقولك : صاحب وأصحاب ، وهم رفعٌ بالابتداء ، و﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ بالخبر ، والاختيار ما عليه الجمهور ، وإن كانت قراءة يعقوب حسنة [7] .

من خلال عرض الأمثلة السابقة يتبين لنا بوضوح أن اتفاق أكثر الأئمة أو

---

(١) ينظر: « القراءتان في التذكرة » لابن غلبون (٣/٣٤٥)، « النشر » (٢/١٧٨).

(٢) ومعنى قول المصنف « والقراءتان صحيحتان »: أي من جهة المعنى وليس حكمًا على القراءتين فكلا منهما متواترة.

(٣) « المختار » (١/١٣٢-١٣٣).

(٤) « التبصرة » لمكي (٤٩٧)، « التيسير » (٧٨).

(٥) « المختار » (١/١٣٢).

(٦) ينظر: « النشر » (٢/٢٥١)، « الإتحاف » (٤٢٢).

(٧) « المختار » (٢/٦٣٢) وقول المصنف « قراءة يعقوب حسنة »: ليس حكمًا على القراءة وإنما هو بيان ووصف لوجه القراءة بالحسن لأن كلتا القراءتين متواترتين.

القراء على القراءة كان هو المعيار الأوحد والركن الرئيس في اختيار القراءة ، إلا أنه في بعض الأحيان يضيف إلى معيار الكثرة معيارًا آخرًا :

١-مثل كون القراءة أشهر في اللغة :

حيث قال في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا﴾ [النِّسَاء : ٥] : «قرأت الجماعة كذلك ـ أي بالألف ـ إلا نافعًا وابن عامر فإنهما قرأ ﴿قِيَمًا﴾[(١)]، وهما مصدران عند أهل اللغة بمعنى واحد ، لأن المعنى والله أعلم ؛ ولا تؤتوا أموالكم التي تقوم بها أمورُكم قيامًا وقيمًا ، إلا أن المختار ﴿قِيَـٰمًا﴾ بألف قبل الميم ، لأنه أكثر في القراءة ، وأشهر في اللغة [(٢)] .

٢-كون القراءة موافقة للسياق :

مثل قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا﴾ [القَصَص : ٦] قال : « قرأ حمزة والكسائي : ﴿وَيَرَىٰ فِرْعَوْنُ﴾ بالياء المفتوحة ، و﴿فِرْعَوْنُ﴾ رفعٌ ، وكذلك ما بعده [(٣)] .

وقرأ الباقون : ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ﴾ بالنون المضمومة ، و﴿فِرْعَوْنَ﴾ نصب ، وكذلك ما بعده .

والقراءة المختارة النون لشيئين أحدهما : كثرة من عليها من القراء .

الثاني : أنه بناء على قوله : ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فكان الكلام على نظم واحد حسن [(٤)] .

---

(١) ينظر: « التيسير » (٧٠)، « النشر » (١١٨٦/٢).

(٢) « المختار » (١٩٠/١).

(٣) « التذكرة » (٥٩٣/٢).

(٤) « المختار » (٦٥٩/٢).

٣-كون القراءة موافقة لرسم المصحف :

وذلك مثل قوله : « قرأ يعقوب ﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر : ١٦] [(١)] بياء في الحالين على أصله ، وقرأ الباقون بالحذف اتباعًا للخط ، وهي أولى القراءتين ، لإجماع القراء عليها [(٢)] ، ولأن إثبات الياء يخالف المصحف [(٣)] [(٤)] .

فنجد أن المؤلف في هذه الأمثلة السابقة أضاف إلى معيار الكثرة معيارًا آخرًا إلا أن معيار الكثرة أو موافقة أكثر الأئمة هو الأساس فأضاف في المثال الأول شهرة القراءة في اللغة ، وفي الثاني موافقة القراءة للسياق قبلها وفي الثالث موافقة القراءة لرسم المصحف .

---

(١) وقد ورد هذا اللفظ في تسعة مواضع في سورة القمر الآيات [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩] وينظر: « التذكرة » لابن غلبون (٧٠٤/٢).

(٢) معنى قول المصنف « لإجماع القراء عليها »: أي القراء السبعة لأنه كما هو معلوم أن هذا الكتاب في قراءات الأئمة السبعة بالإضافة إلى قراءة يعقوب فالقراء السبعة يقرؤون بالحذف وقفًا.

(٣) « المختار » (٨٦٥/٢).

(٤) معنى قول المصنف « إثبات الياء يخالف المصحف »: أي يخالف صريح رسم المصحف ويوافقه تقديرًا أو احتمالًا وهو ما أشار إليه الإمام ابن الجزري في « طيبته » بقوله: « وكان للرسم احتمالًا يحوي »، لأنه كما هو معلوم عند علماء الرسم والقراءات أن موافقة الرسم تنقسم إلى قسمين:

موافقة تحقيقة: وهي التي يتوافق اللفظ بها مع الرسم المجود في كل المصاحف أو في بعضها وهي التي يسميها العلماء الموافقة الصريحة.

موافقة احتمالية: وهي التي لا يتوافق اللفظ بها مع الرسم المجود في كل المصاحف ». ينظر: « رسم المصحف ونقطه » د. عبد الحي الفرماوي (١٥١) وما بعدها.

إذًا قراءة الحذف في ﴿وَنُذُرِ﴾ موافقة للمصحف حقيقة أو صراحة وقراءة الإثبات موافقة له احتمالًا وتقديرًا لكن كان على المصنف أن يضيف كلمة صريح فيقول يخالف صريح المصحف حتى لا يكون هناك وهم.

وفي بعض الأحيان يضيف إلى معيار الكثرة معيارين أو أكثر وذلك مثل قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام : ٢٣] حيث قال : « قرأ حمزة والكسائي ﴿وَٱللَّهِ رَبَّنَا﴾ بالنصب ، والباقون بالجر [١] ، فللنصب وجهان : أحدهما : أن يكون المعنى الدعاء ، تقديره : والله يا ربَّنا ، فحذف حرف النداء ؛ لأنه يحذف مع المعارف ، ألا ترى إلى قوله ـ تعالى ـ : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف : ٢٩] كيف حُذف حرف النداء مع المعرفة .

والوجه الثاني في النصب : أن يكون على تقدير فعل مضمر ، كأنهم قالوا : نذكر ربَّنا ، أو نعني ربَّنا ، والأول أكثر في أهل العلم [٢] .

فأما الجر فلأنه صفة لله ـ تعالى ـ على وجه الثناء والتعظيم الذي لا يستحقه غيره .

والجر المختار لشيئين : أحدهما : كثرة من قرأ به من الأئمة ، ولأنه إجماع أهل الحرمين والشام [٣] ، ولأنه أبلغ في الثناء وأفخم في التعظيم ، ولأنه لا يحتاج فيه إلى حذف أو إضمار وهذا وجه ثالث [٤] .

فنجد أن المؤلف أضاف إلى معيار كثرة الأئمة الذي هو الأساس معيارين آخرين وهما كون القراءة أبلغ في الثناء وأفخم في التعظيم ، ولأنها لا تحتاج إلى حذف أو إضمار .

---

(١) ينظر : « التيسير » (٧٦).

(٢) « المختار » (٢٤٩/١).

(٣) المراد بأهل الحرمين الإمام نافع المدني، والإمام ابن كثير المكي، والمراد بالشام الإمام ابن عامر الدمشقي الشامي.

(٤) « المختار » (٢٥٠/١).

المطلب الثاني :

موافقة القراءة للسياق :

قبل أن نتطرق للحديث عن هذا المعيار لابد أن نعرف أولًا ما هو السياق فنقول وبالله التوفيق :

السياق في اللغة : أصل السياق « سِواق » فقلبت الواو ياء لكسرة السين ، والسين والواو والقاف » أصل واحد وهو حدو الشيء يقال : « ساق يسوق سوقًا»، ويقال أيضًا : « ولدت فلانة ثلاثة بنين على ساق واحدة » ، أي بعضهم على إثر بعض ، وقد انساقت الإبل تساوقًا إذا تتابعت [1] .

وتساوقت الماشية ونحوها : تتابعت ، كأن بعضها يسوق بعضًا ، وساق إليها الصداق والمهر سياقًا وإن كان دراهم أو دنانير لأن الأصل في الصداق عند العرب الإبل ، وهي التي تساق ، فاستعمل ذلك في الدراهم والدنانير وغيرها[2]. وقال الراغب : « ومنه السويق سمي بذلك لانسواقه في الحلق من غير مضغ » [3] .

وجاء في « المعجم الوسيط » : « سياق الكلام : تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه»[4] .

مما سبق يتضح لنا أن السياق في اللغة يدور حول معنى التتابع والاتصال

(١) ينظر « معجم الصحاح » (١١٣٨/٢-١١٣٩)، « تاج العروس » (٤٧٣/٢٥) [س. و. ق].

(٢) ينظر « مقاييس اللغة » (١١٧/٣)، « لسان العرب » (١٦٦/١٠-١٦٧) [س. و. ق].

(٣) « معجم مفردات ألفاظ القرآن » للراغب الأصفهاني ص(٢٨٠) [س. و. ق].

(٤) « المعجم الوسيط » (٤٨٢/١).

فسياق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه .

وأما في الاصطلاح : فقيل هو تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية [١] .

وقيل هو : ما يستفاد من معنى الكلمة بالنظر في سابقه أو لاحقه أو بهما معًا [٢] .

من هنا يفهم أن السياق يقوم على دعامتين : السباق واللحاق .

أولًا : معنى السباق لغة : السين والباء والقاف أصل صحيح يدل على التقديم [٣] .

فالسبق القُدْمة في الجري وفي كل شيء [٤] تقول : سابقته فسبقته سبقًا ، وتسابقنا واستبقنا [٥] .

ومن المجاز : له في هذا الأمر سبقة وسابقة. وهما سبقان في كذا إذا استبقا فيه [٦] .

---

(١) ينظر « أثر دلالة السياق في توجيه معنى المتشابه اللفظي في القصص القرآني دراسة تطبيقية على آيات قصص نوح وهود وصالح وشعيب » للباحثة / تهاني سالم ص(٢٩٤).

(٢) ينظر « السياق وأثره في الترجيح عند المفسرين » للدكتور/ علي مصطفى عبد الرازق ص(٧) بحث محكم منشور في حولية كليتي أصول الدين والدعوة الإسلامية، وكلية القرآن الكريم بطنطا المجلد الثالث ــ العدد التاسع عشر (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

(٣) « مقاييس اللغة » (١٢٩/٢)، « القاموس المحيط » (١٢٢١/٢) [س. ب. ق].

(٤) « لسان العرب » (١٥١/١٠) [س. ب. ق].

(٥) « السباق وأثره في الترجيح عند المفسرين » ص(٧).

(٦) « أساس البلاغة » لمحمود بن عمر الزمخشري [س. ب. ق] تحقيق/ محمد باسل عيون السود ط. دار الكتب العلمية، ط. الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

وفي الاصطلاح : ما سبق من الكلام واستفيد منه في فهم ـ أو توجيه ـ معنى ما بعده [(١)] .

ثانيًا : معنى اللحاق لغة : اللام والحاء والقاف أصل واحد يدل على إدراك شيء وبلوغه إلى غيره [(٢)] .

فاللحق واللحوق والإلحاق : الإدراك ، يقال : « لحق الشيء وألحقه ، وكذلك لحق به ، وألحق لحاقًا أي أدركه » [(٣)] .

واصطلاحًا : هو ما لحق من الكلام واستفيد منه في ـ توجيه ـ أو فهم معنى ما قبله [(٤)] .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما يلي :

أولًا : اختيار القراءة بناء على السياق اللاحق :

١ - قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله ـ تعالى ـ : ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة : ٥٨] : « قرأ نافع بالياء مضمومة على ما لم يُسَمَّ فاعله ، و﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ في موضع رفع ، وإنما ذكر الفعل لتقدمه على الاسم المؤنث ، ولأن التأنيث غير حقيقي .

وقرأ ابن عامر بالتاء مضمومة على ما لم يُسَمَّ فاعله ، وأنث لتأنيث الخطايا ،

---

(١) « السباق وأثره في الترجيح عند المفسرين » ص(٨).

(٢) « القاموس المحيط » لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (١١٨٥/٢) [ل.ح. ق] ط. دار الكتب العلمية ــ بيروت ط. الأولى (١٤١٥هـ).

(٣) « لسان العرب » (٣٢٧/١٠) [ل. ح. ق].

(٤) « السباق وأثره في الترجيح عند المفسرين » ص(٨).

وقرأ الباقون بالنون [1] ، وهذه القراءة أحسن [2] لقوله : ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [ٱلْبَقَرَة : ٥٨] .

فنجد أن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ اختار قراءة النون وحسَّنها لأنها توافق السياق بعدها وهو النون في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ .

وهذا ما أكدَّه الإمام أبو حيان ونقله عنه الإمام القسطلاني حيث قال : « وقرأ الباقون بنون مفتوحة وفاء مكسورة على بناء الفعل للفاعل على وجه التعظيم وهو الجاري على نظام ما قبله من قوله : ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [ٱلْبَقَرَة : ٥٨] وما بعده من قوله : ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ فالكلام به في أسلوب واحد [3] .

وأيده أيضًا ابن زنجلة حيث قال : « وقرأ الباقون ﴿نَّغْفِرْ﴾ بالنون ، وحجتهم في ذلك أن « نغفر بين خبرين من أخبار الله عن نفسه قد أخرجا بالنون وذلك قوله : ﴿وَإِذ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [ٱلْبَقَرَة : ٥٨] مخرج ذلك بالنون ولم يقل : « وإذ قيل » فيقال « تُغْفر » و« يُغْفر » والآخر قوله : ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ولم يقل : « وسيزاد المحسنين » [4] .

قوله في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [ءَالِ عِمْرَان : ٤٨] :

---

(١) ينظر: « التذكرة » (٣١٤/٢)، « التيسير » (٥٤).

(٢) قول المصنف هذا قد يفهم منه البعض أن القراءة الأخرى غير حسنة فكان عليه أن يعبر بتعبير آخر دفعًا لهذا الإيهام.

(٣) « لطائف الإشارات لفنون القراءات » للإمام شهاب الدين أحمد بن حمد القسطلاني ص(١٥٤) رسالة دكتوراه من تحقيقنا، « البحر المحيط » لأبي حيان الأندلسي (٣٨٥/١) تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرين، ط. دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط. الأولى (١٤١٣هـ).

(٤) « حجة القراءات » لابن زنجلة ص(٩٨).

«قرأ عاصم ونافع ويعقوب بالياء ، والباقون بالنون ، واحتج أبو عمرو للنون بقوله : ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران : ٤٤] ، وحجة من قرأ بالياء قوله : ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران : ٤٧] فحجة الياء أبين ، لأنها أقرب في التلاوة [١] .

ثانيًا : موافقة القراءة للسياق السابق :

ومن أمثلة ذلك قول المصنف في قوله ـ تعالى ـ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [العنكبوت : ٤٢] : « قرأ أهل البصرة وعاصم بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء [٢] ، فالتاء للمخاطبة ، والياء لأنهم غيب ، ودليل الياء قوله ـ تعالى ـ : ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت : ٤١] فكان الكلام من وجه واحد أحسن [٣] .

فنرى أن المؤلف اختار قراءة الغيب وحسَّنها بناء على السياق قبلها وهو الياء في قوله : ﴿يَعْلَمُونَ﴾ حتى يكون الكلام منتظمًا في سلك واحد .

وكذا ابن أبي مريم حيث قال : « والوجه أنه محمول على ما قبله ، لأن ما قبله على الغيبة » [٤] .

ثالثًا : موافقة القراءة للسياق السابق واللاحق :

ومن الأمثلة على ذلك :

١ - قوله ـ تعالى ـ : ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة : ٢٨٥] قال : « هكذا قرأت الجماعة على جمع (كتاب) غير حمزة والكسائي

---

(١) « المختار » (١٥٧/١).

(٢) « النشر » (٢٥٧/٢)، « الإتحاف » (٤٤٠).

(٣) « المختار » (٦٧٠/٢).

(٤) « الموضح » لابن أبي مريم (٩٩٥/٢).

فإنهما وحدا الكتاب ، ولقراءتهما وجهان : أحدهما : أن المعنى في الكتاب : القرآن ، والثاني : المراد به الجنس ، فوحدا على هذا المعنى . والاختيار الجمع لموافقة ما قبله وما بعده [1] .

فنجد أن المصنف اختار الجمع ليكون الكلام على سياق واحد من الجمع فإن قبله ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ بالجمع ، وبعده ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ وهو بالجمع أيضًا ، وهذا ما أشار إليه ابن أبي مريم حيث قال : « وإنما جمعوه ههنا ، لأن ما قبله وما بعده جمع ، وهو ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ ، ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ فالأولى أن يكون أيضًا مجموعًا ليشاكل ما قبله وما بعده [2] ، وكذا السمين الحلبي والفاسي حيث قالا : « والجمع فيه مناسبة لما قبله وما بعده من الجمع » [3] .

٢- قوله ـ تعالى ـ : ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر : ٦] .

قال : « قرأ ابن عامر الشامي والكسائي ﴿لَتُرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ بضم التاء على ما لم يُسَمَّ فاعله ، وقرأ الباقون بفتحها على تسمية الفاعل [4] . والاختيار فتح التاء بناء على قوله : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر : ٣-٤] ، ولأن الثاني لا خلاف فيه ، فلأن يكون الكلام نظمًا واحدًا أولى [5] .

---

(١) « المختار » (١٣٢/١).

(٢) « الموضح لابن أبي مريم » (٣٥٦/١).

(٣) « الدر المصون » للسمين الحلبي (٦٩٣/١)، « اللائي الفريدة في شرح القصيدة » لأبي عبد الله الفاسي (١٩٧/٢).

(٤) « النشر » (٣٠١/٢).

(٥) « المختار » (٩٩١/٢).

فترى أن المصنف اختار قراءة الفتح في التاء بناء على السياق السابق واللاحق فكل منهما معنى للفاعل وهي الأفعال ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في الموضعين ، و﴿لَتَرَوُنَّهَا﴾ .

هكذا اتضح لنا من خلال الأمثلة السابقة أن السياق كان له دور بارز في اختيار القراءات عند المصنف واستعمل لذلك عبارات عديدة كقوله : « ليكون الكلام من وجه واحد » [1] ، أو « هو بالكلام أليق » [2] ، أو « ليكون الكلام على وفق واحد » [3] ، أو « ليكون العمل من وجه واحد » [4] ، أو « ليكون الكلام نظمًا واحدًا أحسن » [5] ، إلى غير ذلك من التعبيرات التي تدلك على ذلك[6] .

(١) ينظر « المختار » (١/١٢٥).
(٢) السابق (١/٢٣١).
(٣) السابق (١/٢٥٤).
(٤) السابق (١/٣٨٨).
(٥) السابق (١/٥٥٤).
(٦) وليس معنى ذلك أن القراءات التي جاءت على غير السياق غير متواترة وغير مقرؤء بها، وإنما الشرط الأساس هو التواتر بدليل أن المصنف لم يقل أن القراءات الأخرى غير مقرؤء بها أو مردودة فيكون معيار موافقة السياق أمر نسبي عند المصنف وليس أساسيًا.

المطلب الثالث :

موافقة القراءة للقواعد النحوية

من المعلوم أن القراءات القرآنية سجل حافل للهجات العرب ، ومعين لا ينضب لأساليبهم الكلامية ، وميدان رحب للدراسات اللغوية والنحوية ، ولا غرو في ذلك فإن موافقة وجه من وجوه النحو هو أحد الأركان الثلاثة لقبول القراءة كما قال ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ :

فكل ما وافق وجه نحو ∴ وكان للرسم احتمالًا يحوي

وصح إسنادًا هو القرآن ∴ فهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يختل ركن أثبت ∴ شذوذه لو أنه في السبعة [1]

[2]

وكما أن لاختلاف الإعراب أثرًا في تعدد المعاني فإن له تأثيرًا أيضًا في اختيار بعض القراءات وهذا ما لمسناه في اختيارات المصنف ومن الأمثلة التي توضح ما يلي :

١ - قوله ـ تعالى ـ : ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [ٱلْبَقَرَة : ١٧٧] قال المؤلف : « حفص وحمزة على نصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾ والباقون على

(١) « طيبة النشر في القراءات العشر » للإمام محمد بن محمد بن الجزري ص(٣٢) ضبطه وصححه وراجعه/ محمد تيمم الزعبي مكتبة دار الهدى ــ المدينة المنور ط. الثانية (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

(٢) وليس المراد من موافقة القواعد النحوية أن تكون القراءة موافقة لكل الوجوه، وإنما الموافقة المطلقة ولو بوجه سواء كان هذا الوجه هو الفصيح أم الأفصح، وشرط موافقة وجه من وجوه النحو هو شرط تكميلي لأن الأساس هو التواتر لأننا كما نعلم أن القراءة الشاذة أغلبها إن لم يكن كلها موافقًا لوجه من وجوه النحو والعربية.

رفعه ، وهو أجود الوجهين ؛ لأن البر على هذا المذهب اسم ﴿لَّيْسَ﴾ ، والخبر ﴿أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ والتقدير : ليس البرُ توليَتكم وجوهَكم ؛ لأن « أن » والفعل الذي بعدها مصدر ، والفائدة في الخبر ، فلهذا كان الرفع في ﴿ٱلْبِرُّ﴾ أمثل.

فأما النصب في ﴿ٱلْبِرَّ﴾ فلأنه خبر ﴿لَّيْسَ﴾ قدم على الاسم ، والتقدير على هذا المذهب : ليس البرَ توليتُكم فـ(أن) وما بعدها في موضع اسم ليس [1] .

فنجد أن المؤلف رحمه الله اختار قراءة الرفع على أحد الوجوه النحوية ، وقد وضح ذلك مكي بقوله : « ووجه القراءة بالرفع أن اسم ﴿لَّيْسَ﴾ كالفعل ، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل ، فلما وَلِي ﴿ٱلْبِرُّ﴾ ﴿لَّيْسَ﴾ رفع ، ولو نصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾ لوجب أن يكون الكلام غير رتبته ، وأن ينوي بـ(البر) التأخير ، فيكون الكلام على رتبته ، التي أتت به التلاوة أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير ، ويقوي رفعه رفع ﴿ٱلْبِرُّ﴾ الثاني الذي معه الباء إجماعًا في قوله ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ﴾ [البَقَرَة : ١٨٩] [2] .

ولا يجوز فيه إلا رفع ﴿ٱلْبِرُّ﴾ فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له ، ويقوي رفع ﴿ٱلْبِرُّ﴾ أيضًا أن في مصحف ابن مسعود (ليس البر بأن تولوا) بزيادة باء ، وهذا لا يكون معه إلا رفع ﴿ٱلْبِرُّ﴾ وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولأنه رتبة الكلام ، وبه قرأ الحسن والأعرج ، ويقوي ذلك أن في مصحف أُبي : (ليس البر بأن تولوا) كمصحف ابن مسعود ، والرفع في ﴿ٱلْبِرُّ﴾ اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما ، وبه قرأ الحسن والأعرج وشيبة ومسلم بن جندب وابن أبي إسحاق

(١) « المختار » (٨٩/١).

(٢) نجد هنا أن كلتا القراءتين موافقة لقواعد النحو إلا أنه اختار قراءة الرفع على أن الأولى أن يكون اسم « ليس » مقدمًا على خبره في الرتبة فهو أولى مما يحتاج فيه إلى تقديم وتأخير.

وعيسى وابن محيصن وشبل وغيرهم [1] .

٢- قوله ـ تعالى ـ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المائدة : ٥٧] .

قال المؤلف رحمه الله : « جر الراء أهل البصرة والكسائي ، ونصب الباقون .

فالنصب عطف على قوله : ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾ والكفار ؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع نصب بـ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾ وقوله : ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ صلة ﴿ٱلَّذِينَ﴾ ؛ لأنه فعل وفاعل والفاعل المضمر راجع إلى ﴿ٱلَّذِينَ﴾ .

فأما الجر فعطف على قوله : ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ ؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع جر والقراءتان جيدتان غير أن الجر هو المختار ؛ لأنه معطوف على ما قرب منه ، فكان أولى [2] .

فنجد أن المصنف اختار قراءة الجر موافقة لأحد الوجوه النحوية لأن العطف على الجر في الآية أقرب من العطف على النصب ، وهذا ما أشار إليه ابن أبي مريم بقوله : « والوجه فيه أن الحمل على عامل الجر أولى » [3] .

وقال مكي : « ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترت الخفض ؛ لقوته في الإعراب وفي المعنى والتفسير ، والقرب من المعطوف عليه » [4] .

مما سبق يتضح لنا أن موافقة القراءة لقواعد النحو كما هو شرط لقبول القراءة فهو أيضًا معيار من معايير الاختيار عند المؤلف .

---

(١) « الكشف » (٢٨١/١).

(٢) « المختار » (٢٣٣/١-٢٣٤).

(٣) « الموضح » (٤٤٦/١).

(٤) « الكشف » (٤١٤/١).

المطلب الرابع :

وضـــوح المعنى

كان لوضوح معنى القراءة أثر كبير في اختيارات الإمام أبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس وتعددت عبارته في ذلك فأحيانًا يقول : « وهو الاختيار لأنه أبين للمعنى » [١] ، أو « هو أبين القراءتين وأبلغ في المعنى » [٢] ، أو « هو المختار لأنه أبلغ في المدح » [٣] ، أو « لأنها تؤذن بالمعنى صريحًا » [٤] .

ومن الأمثلة التي تدلك على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿**وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡ**﴾ [البقرة : ١٩١] .

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ : « قرأ حمزة والكسائي الأربعة بغير ألف ، والباقون الثلاثة بألف ، وأجمعوا على أن الرابع بغير ألف [٥] .

فأما الألف في الثلاثة فأبين في المعنى لأن القتال كان عليهم محظورًا حتى يبدأهم المشركون به ، فالتقدير والله أعلم : ولا تبدؤوهم بقتال عند المسجد حتى يبدؤوكم ، فإن بدؤوكم بالقتال فاقتلوهم ، وأما قراءة حمزة والكسائي فوجهها : ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوا بعضكم فإن قتلوا بعضكم فاقتلوهم، وهذا كقولهم : « قَتَلْتُ بني تميم » ، تريد قتلتُ بعضهم ، ومثله : جاءت اليمنُ قضَّها بقضيضها ، وإنما جاء البعض ، فعلى هذا وجه قراءتها .

---

(١) « المختار » (٩٦/١)، (٢٨١/١)، (٣٤٤/١)، (٤٦٦/١).
(٢) السابق (٤٨٧/١).
(٣) السابق (٤١٨/١).
(٤) السابق (٢٠١/١).
(٥) « النشر » (١٧٠/٢)، « الإتحاف » (٢٠١).

والمختار ما عليه أكثر الأئمة من إثبات الألف ، لأنه أبين للمعنى الذي ذكرناه [1] .

فنجد أن المصنف اختار قراءة الألف لأنها أبين وأوضح وهذا ما أكده ابن العربي بقوله : « فإن قرئ ﴿وَلا تُقَـٰتِلُوهُمْ﴾ فالمسألة نص ، وإن قرئ ﴿وَلا تَقْتُلُوهُمْ﴾ فهو تنبيه ؛ لأنه إذا نهي عن القتال الذي هو سبب القتل كان دليلًا بينًا ظاهرًا على النهي عن القتل » [2] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [ٱلْبَقَرَة : ٢٥٩] .

قال : « قرأ أهل الكوفة وابن عامر ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالزاي ، أي نرفع بعضها إلى بعض ونُشْخِصُها ، من قوله سبحانه : ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [ٱلْمُجَـٰدِلَة : ١١] ، ومنه أُخذ نشوز المرأة ، وأصل هذا كله : النَشْز والنَشَز ، وهو ما ارتفع من الأرض ، ورُوِيت (الزاي) عن زيد بن ثابت وأبي بن كعب رضي الله عنهما .

وقرأ الباقون ﴿نُنشِرُهَا﴾ بالراء [3] ، أي : نحييها ، من قولهم : أنشر الله الموتى فنشرُوا وشاهده من التنزيل ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ : ٢٢] .

قال الأعشى [4] :

---

(١) السابق (١/٩٥-٩٦).

(٢) « أحكام القرآن » لابن العربي (١/١٠٧) تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط. دار المعرفة والجيل ــ بيروت (١٩٨٧م).

(٣) انظر: « التذكرة » (٢/٣٣٩)، « التيسير » (٦١).

(٤) ميمون بن قيس، أبو نصير، من فحول شعراء الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات العشر، يسمى « صنّاجة العرب » لجودة شعره، أدرك الإسلام في آخر عمره ولم يسلم. « الشعر والشعراء » لابن قتيبة (١/٢٥٧) تحقيق/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث ــ القاهرة، ط. الثانية (١٤١٨هـ).

لوْ أسـندتْ ميتًـا إلى نحرهـا ∴ عَـاشَ وَلَـمْ يُنْقَـلْ إلى قَابِـرِ
حتـى يقـول النّـاسُ ممّـا رأوا ∴ يـا عجبًـا للميّـتِ النّـاشرِ [1]

والقراءتان جيدتان [2] ، والاختيار الراء ؛ لأنها تجمع معنـى الـزاي ، وتزيـد زيادة ، لأنه إذا أحياه أنشره ، وقد نشره بلا إحياء [3] [4] .

❸ قوله ـ تعالى ـ : ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] .

قال : « قرأ الكسائي وحده ﴿عَلِمْتُ﴾ بضم التاء ، ويروى عـن عـلي رضي الله عنه مثله ، وقرأ الباقون بفتح التاء [5] .

فضم التاء إخبار من موسى عليه السلام عن نفسه أنه علم بذلك ، و فتحُها إعـلام من موسى لفرعون أنه عَلِمَ بذلك ، ولكنه عاند ، فكانت الحجة عليه أعظم ؛ لأنه خالف مع العلم ، وهو أبين القراءتين ، وأبلغ في المعنى [6] .

فنجد أن المؤلف رحمه الله اختار قراءة الفتح لأنها أكثر وضوحًا وأبلغ في المعنـى

(١) « ديوان الأعشى » ص(٩٣) وهو من البحر السريع، دار بيـروت للطباعـة والنـشر ـ بيـروت (١٤٠٤هـ)، « إعراب القراءات السبع » لابن خالويه (٢٥/١)، « شـرح الهدايـة » (٢٠٦/١)، « الحجة » لأبي علي الفارسي (٤٧٠/١).

(٢) وقول المصنف « والقراءتان جيدتان »: يعني من حيث المعنى والوجه ولا يريد بـه الحكـم علـى القراءتين فهمـا قراءتان متواترتان.

(٣) « المختار » (١١٦/١-١١٧).

(٤) ليس معنى اختيار المصنف قراءة لوضوح المعنى أن غيرها غير واضحة وإنمـا المراد أن إحدهمـا أكثر وضوحًا أو دلت على المعنى صراحة أو كانت تحمل معنى القراءة الأخرى وزيادة وهذا لا يعد قدحًا في القراءة الأخرى.

(٥) « النشر » (٢٣٢/٢)، « الإتحاف » (٣٦٢).

(٦) « المختار » (٤٨٦/١-٤٨٧).

وهذا ما أكده مكي بن أبي طالب حيث قال : « وحجة من فتح التاء أن فرعون ومن معه ، قد علموا صحة ما أتاهم به موسى ، ولكن جحدوا ذلك معاندة وتجبرًا ، ودليل ذلك قوله ـ تعالى ذكره ـ : ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النَّمْل : ١٤] ، أي كفرًا وتجبرًا ، وقال ـ تعالى ـ : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يُوسُف : ١٠٦] فلذلك قال له موسى : ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لعلمه أنهم جحدوا ما علموا على تعمد ، ويقوى فتح التاء على الخطاب قوله بعد ذلك : ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ﴾ فأتى بالكاف للخطاب وهو الاختيار لصحة معناه ، ولأن الجماعة عليه »[1] .

ومن خلال عرض الأمثلة السابقة يتضح لنا أن وضوح المعنى وبيانه كان معيارًا أساسيًا من معايير الاختيار عند المصنف .

(١) « الكشف » (٥٢/٢).

المطلب الخامس :

موافقة القراءة للأشهر والأفصح من لغات العرب

وهـذا المعيـار واضح جـدًا في اختيارات المصنف وقـد عـبَّر عنـه بتعبيرات متعددة فأحيانًا يقـول : « والأفـصـح في كلامهـم »[(١)] ، « وهـــي أشهـــر اللغتـين وأكثرهـا »[(٢)] ، أو « وهي اللغة المشهورة »[(٣)] ، أو « هو أظهر في اللغة »[(٤)] ، أو « هـي « اللغة الفصيحة »[(٥)] ، وأحيانًا يختار القراءة لأنها توافـق لغـة أهل الحجـاز[(٦)] ، أو لأنها توافـق لغـة قريش[(٧)] .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

أولًا : موافقة أشهر اللغتين وأكثرهما :

❶ قال ـ تعالى ـ : ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ﴾ [آل عمران : ١٧٦].

قال المصنف رحمه الله : « قرأت الجمـاعة بفتح الياء مـن المـضارع ، إلا نافعًـا فإنـه ضم الياء في جميع القـرآن ، إلا قولـه : ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ [الأنبياء : ١٠٣] فإنه وافق الجمـاعة ، وهما لغتان : « حَزَنَنِي الأمر يَحْزُنُنِي ، وأَحْزَنَنِـي يُحْزِنُنِـي » ، غـير أن أشهر اللغتين وأكثرهما : « حَـزَن يَـحْزُن » ، وهي المختارة[(٨)(٩)] .

---

(١) « المختار » (١٠٧/١).
(٢) السابق (١٨٠/١).
(٣) السابق (٤١٥/١).
(٤) السابق (٥٠٨/١).
(٥) السابق (٨٣٧/٢).
(٦) السابق (٢٦٣/١، ٢٨٥)، (٩٧٥/٢).
(٧) السابق (٦٨٢/١).
(٨) « معاني القراءات » لأبي منصور الأزهري ص(١١٨).
(٩) وليس معنى ذلك أن القراءة التي وافقت الوجه الفصيح دون الأفصح أو اللغة غير المشهورة لا يقرأ بها.

وأشار إليه مكي بقوله : « وما عليه الجماعة فتح الياء ، وضم الزاي ، أحبُّ إليَّ ؛ لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليه » [1] .

ثانيًا : موافقة لغة أهل الحجاز :

كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾ [الأنعام : ٦٣] .

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ أهل البصرة والحجاز والشام بالتاء ، وقرأ أهل الكوفة ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا﴾ بالألف [2] ، فالتاء بناء على حكاية الدعاء ، والألف بناء على قوله : ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ لأنه لفظ غيبة .

وأمال حمزة والكسائي الألف على أصلهما ، وإنما حسُنت الإمالة لأن الألف منقلبة من ياء ، ألا ترى أنك تقول : « أنجيت زيدًا » فتصير لام الفعل ياء ، والباقون على التفخيم ، وهو الأصل والاختيار ؛ لأنها لغة حجازية [3] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام : ١١٩] .

قال المصنف : « قرأ أهل الكوفة بضم الياء ، وقرأ الباقون بفتح الياء ﴿لَّيَضِلُّونَ﴾ ، فالضم على أنه فعل متعدٍ ، التقدير : « لَيُضلون غيرهم ، وفتح الياء على أن الفعل غير مُتَعدٍّ ، المعنى لَيَضِلوا هم ، وكلا المذهبين حسن [4] ، وإن كان

(١) « الكشف » (٣٦٥/١).

(٢) « التذكرة » (٣٢٦/٢)، « النشر » (١٩٥/٢).

(٣) « المختار » (٢٦٢/١-٢٦٣) والاقتصار على لغة الحجاز في الإمالة فقط وليس القراءات كلها.

(٤) قول المصنف « وكلا المذهبين حسن »: غير مرضي لأن القراءة رواية وليست مذهبًا، أما إن كان يريد به كلا المذهبين في التقدير فذلك جائز والله أعلم.

فتح الياء المختار ؛ لأن عليه أهل الحجاز [1] .

ثانيًا : موافقة لغة قريش :

ومن الأمثلة على ذلك :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام : ٥٥] .

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ﴿وَلِيَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ وقرأ الباقون بالتاء ، ونصب نافع ﴿سَبِيلَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ من بينهم [2] ، فأما الياء فعلى تذكير السبيل ، لأن تميمًا تذكره ، والتاء على تأنيث السبيل ، وهي لغة قريش ، ودليلُها من التنزيل قوله : ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف : ١٠٨] ، وقد ذكر جميع أهل اللغة تأنيث السبيل وتذكيره ، والمختار التأنيث ؛ لأنها لغة قريش ، والشاهد من التنزيل عليها [3] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام : ٧٦] .

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ أبو عمرو وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وورش بالإمالة وكسر الراء ، وكان أبو بكر بن مجاهد يفتح الراء عن أبي عمرو ويميل الألف [4] ، لأن إمالة الهمزة إنما هي إمالة الألف ، ولكن الألف يستحيل أن تحرك بحركة ، فإذا كانت الإمالة فيها جائزة أمالوا الحرف الذي قبلها ليُشعروا بإمالتها ، فأما كسر الراء فلإتباع كسرة الهمزة ليكون العمل من وجه واحد ، وأما الفتح في الراء فهو الأصل ، وإنما الإمالة من أجل الوقف .

---

(١) « المختار » (١/٢٨٤-٢٨٥).

(٢) « السبعة » (٢٥٨)، « التبصرة » (٤٩٥).

(٣) « المختار » (١/٢٥٩).

(٤) « السبعة » (٢٦٠)، « التذكرة » (٢/٣٢٧).

وفخم الباقون ، وهو الأصل ، وهما لغتان ، والمختار الفتح ؛ لأنها اللغة العالية القرشية [1] .

ومن خلال هذا العرض الموجز اتضح لنا جليًّا أن موافقة القراءة للأشهر والأفصح من لغات العرب كلغة الحجاز وقريش ، كان معيارًا هامًا من معايير الاختيار عند المصنف رحمه الله .

(١) « المختار » (٢٦٦/١).

المطلب السادس :

موافقة نظائرها في القرآن الكريم

الاحتجاج بالقرآن الكريم من أقدم أدوات الاحتجاج ، بدأ منذ أن كان الاحتجاج في صورة آراء فردية متناثرة في عهد الصحابة الكرام كابن عباس وغيره ، فقد روى عن ابن عباس (٦٨هـ) رضي الله عنهما أنه قرأ ﴿نُنشِرُهَا﴾ في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، واحتج بقوله ـ تعالى ـ : ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس : ٢٢] (١) .

وظل الاحتجاج بالقرآن الكريم من الأدوات الاحتجاجية الراسخة عند علماء التوجيه والاحتجاج ، ومن الأمثلة على ذلك : قال ابن زنجلة في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق : ١٢] قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة بفتح الياء وسكون الصاد ، أي يصلى هو ، أي يصير إلى النار من « صَلِي يَصْلى فهو صال » وحجتهم إجماع الجميع على قوله : ﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [الأعلى : ١٢] و﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات : ١٦٣] ، فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى ... ، وقرأ الباقون بالتشديد من قوله : «صلّيتُه، أصَلِّيه ، تصلية » ، وحجتهم ﴿ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة : ٣١]، وقوله: ﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ [الواقعة : ٩٤](٢)، واحتج الفارسي بالقرآن (٣) ، وكذا الأزهري (٤) ، ومكي (٥) ،

(١) « الموضح » (٢٢/١)، « معاني القرآن » للفراء (١٧٣/١).
(٢) « حجة القراءات » لابن زنجلة ص(٧٥٥-٧٥٦).
(٣) « الحجة » للفارسي (٣٩٠/٦).
(٤) « معاني القراءات » ص(٢٧).
(٥) « الكشف » (٢٥/١).

وابن أبي مريم [1] وغيرهم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه ، وأصبح معيارًا هامًا من معايير الاختيار عندهم ، فهذا ابن خالويه يقول بعد أن خرج وجهي الياء والتاء [2] في قوله ـ تعالى ـ : ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ﴾ [طه : ١٣٣] والاختيار التاء لأن بعض القرآن يشهد لبعض ، قال ـ تعالى ـ : ﴿جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة : ٤] فهذا شاهد ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾ [3] .

ولم يكن المؤلف رحمه الله يدعا عن غيره من العلماء السابقين فقد كان موافقة القرآن الكريم معيارًا أساسيًا من معايير الاختيار عنده ، وقد عبَّر عن ذلك بتعبيرات متعددة فأحيانًا يقول : ودليل هذه القراءة كذا [4] ، أو شاهد هذه القراءة قوله ـ تعالى ـ كذا [5] ، أو هي المختارة لشهادة التنزيل لها [6] ، أو هي أولى لما يشهد لها من التنزيل وظاهر الكتاب [7] .

ومن الأمثلة التي تدلك على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة : ٢٣٦] .

---

(١) « الموضح » (٤٠٥/١).

(٢) قرأ نافع والبصريان وابن جماز وحفص وابن وردان في أحد وجهيه بالتاء، والباقون بالياء، ينظر « النشر في القراءات العشر » للإمام محمد بن محمد بن الجزري (٢٤٢/٢) ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط. الأولى (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

(٣) « إعراب القراءات السبع » لابن خالويه (٥٧/٢-٥٨).

(٤) « المختار » (١٤٩/١).

(٥) السابق (٧٢٤/٢).

(٦) السابق (٧٥٢/٢).

(٧) السابق (٩٥٩/٢).

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ حمزة والكسائي : ﴿تُمَاسُّوهُنَّ﴾ بألف ، بمعنى المفاعلة الواقعة من اثنين ، وقرأ الباقون ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ وهي المختارة ، لقوله : ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران : ٤٧] [(١)] .

فنجد من خلال المثال السابق أن المصنف رحمه الله اختار قراءة ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ لموافقة نظائرها في القرآن الكريم وهو قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران : ٤٧] .

وهذا ما ذكره الأزهري فيما أخبره المنذري عن أبي العباس أنه قال : « من قرأ ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ فهو الاختيار ؛ لأنا وجدنا هذا الحرف في غير موضع من الكتاب بغير ألف ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ ... ثم قال : « وهو أحبُّ إليَّ من قراءة من قرأ ﴿مَا لَمْ تُمَاسُّوهُنَّ﴾ [(٢)] .

وأكد ذلك مكي حيث قال : « وحجة من قرأ بغير ألف أن المس هنا يراد به الوطء ، أو المباشرة ، والواطئ الرجل دون المرأة ، فهو فعل واحد ، فبابه : « فعل » لا « فاعل » وأيضًا فقد أجمعوا على ترك الألف ، في قوله ـ تعالى ـ مخبرًا عن مريم رضي الله عنها : ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ ولم يقل : « يُماسني » فدل ذلك على أن الفعل للزوج وحده الواطئ ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه من القراء ، ولأنه أصح في المعنى المقصود إليه [(٣)] .

وزاد الأمر تأكيدًا ابن أبي مريم حيث قال : « وقرأ الباقون ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾

(١) السابق (١٠٦/١) وينظر: « التذكرة » (٢٧٠/٢)، « التلخيص » (٢١٨).
(٢) « معاني القراءات » ص(٧٩).
(٣) « الكشف » (٢٩٨/١).

بفتح التاء من غير ألف في السورتين ، وهو الاختيار ؛ لأنه قد جاء في غير هذا الموضع من القرآن بغير ألف نحو ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ فجاء على فعل دون فاعل[1] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام : ١٦١] .

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ أهل الكوفة وابن عامر بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها ، وقرأ الباقون ﴿قَيِّمًا﴾ بفتح القاف وتشديد الياء وكسرها [2] ، وهي المختارة لقوله ـ تعالى ـ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [التوبة : ٣٦] .

يتضح لنا من هذا المثال أن السبب الرئيس في اختيار قراءة ﴿قَيِّمًا﴾ هو موافقة نظيرتها في القرآن الكريم وهو قوله ـ تعالى ـ في سورة التوبة ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ وهذا ما أشار إليه المهدوي حيث قال : « ومن قرأ ﴿قَيِّمًا﴾ مشددًا فحجته قوله ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ و﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة : ٥][3] ، ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة : ٣] .

مما سبق يتضح لنا أن موافقة القراءة لنظائرها في القرآن الكريم كان معيارًا رئيسًا من معايير الاختيار عند المؤلف رحمه الله [4] .

---

(١) « الموضح » لابن أبي مريم (٣٢٠/١).

(٢) « السبعة » لابن مجاهد (٢٧٤)، « التذكرة » (٣٣٧/٢).

(٣) « شرح الهداية » للإمام المهدوي (٢٩٥/١).

(٤) وليس معنى ذلك أن القراءة التي ليس لها نظائر في القرآن الكريم لا يقرأ بها.

المطلب السابع :

موافقة القراءة لرسم المصحف

من المعلوم أن موافقة الرسم العثماني ركن من أركان القراءة الصحيحة ، ولا يغيب عن الأذهان أن الخلفية التاريخية لهذا الركن تؤكد أن الغاية منه إنما كانت لحفظ التغاير القرائي الموجود أصالة والمجمع عليه ، لا سببًا في إحداث التغاير كما توهم البعض ، ولذا ظل هذا الرسم ركنًا من أركان القراءة الصحيحة ، بل ظلت له خصوصيته في الحفاظ على الغاية السابقة وصار أصلًا من أصول التوجيه والاحتجاج للقراءات القرآنية ؛ ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى أن أصبح معيارًا من معايير الاختيار عند العلماء ومما يدلك على ذلك :

❶ ما ذكره الأزهري عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿**ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ**﴾ [البقرة : ٢٥٥] حيث قال : « وقف يعقوب ﴿**ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَه**﴾ بالهاء وكذلك ﴿**فَنِعِمَّا هِيَه**﴾ [البقرة : ٢٧١] ، ﴿**كَأَنَّهُۥ هُوَه**﴾ [النمل : ٤٢] ، ﴿**فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَه**﴾ [يونس : ١٠٧] ، ويقف على ﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾ [النبأ : ١] ﴿**عَمَّه**﴾ ، ونحو ذلك في القرآن كله يقول هذه هاء الاستراحة ، والباقون من القراء يقفون على هذه الحروف بغير هاء .

قال أبو منصور : « أما ما اختاره يعقوب من الوقف على هذه الحروف بالهاء فهو من كلام العرب الجيد ، غير أني اختار المرور عليها ، وأن لا يتعمد الوقوف عليها ، لأن الهاءات لم تثبت في المصاحف فأخاف أن تكون زيادة في التنزيل » [1] .

---

(١) « معاني القراءات » ص(٨٤) وكلام الأزهري هذا قد يفهم منه أنه قراءة يعقوب بهاء السكت وقفًا زيادة في التنزيل، وليس الأمر كذلك بل هذه القراءة وإن كانت مخالفة لرسم المصحف حقيقة إلا أنها توافقه تقديرًا واحتمالًا، لكن كان الأولى ألا يعبر بهذا التعبير دفعًا للإيهام.

❷ ما ذكره ابن خالويه عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ، ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر : ٥٣] حيث قال : « يقرآن بإثبات الياء وحذفها ، فالحجة لمن أثبت : أنه أتى بالكلام على أصله ، لأن أصل كل « ياء » الإثبات ، والفتح لالتقاء الساكنين ، والحجة لمن أسكنها وحذفها لفظًا: أنه اجتزأ بالكسرة فيها وحذفها ؛ لأن بناء النداء على الحذف .

والاختيار لمن حرَّك الياء بالفتح أن يقف بالياء ؛ لأنها ثابتة في السواء [(١)] .

ولم يكن المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ بدعا عن هؤلاء العلماء ، فقد كان لموافقة رسم المصحف المجمع عليه مع الرواية نصيب كبير في اختياراته وقد عبَّر عن هذا بتعبيرات عديدة مثل قوله : والاختيار إسقاط الألف اتباعًا للمصحف[(٢)]، أو الاختيار التوحيد لموافقة الخط [(٣)] ، أو لأن المصحف عليها [(٤)] ، أو من غير خلاف للمصحف [(٥)] ... الخ .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾ [الأنعام : ١٣٥] .

قال المؤلف رحمه الله : « هكذا قرأت الجماعة ـ أي بالإفراد ـ إلا أبا بكر عن عاصم فإنه جمع [(٦)] ، والاختيار التوحيد لموافقة الخط [(٧)] ، ولأن التوحيد يتضمن

---

(١) « الحجة في القراءات السبع » لابن خالويه ص(١٧٧).

(٢) « المختار » (١٤٢/١)، (٨١٣/٢).

(٣) السابق (٢٨٩/١).

(٤) السابق (٨٦٠/٢).

(٥) السابق (٢٢٩/١).

(٦) « التذكرة » (٣٣٤/٢)، « التلخيص » (٢٦١).

(٧) وهذا لا يعني أن قراءة الباقين بالجمع مخالفة للخط، لأنه إذا كانت قراءة شعبة موافقة للرسم صراحة وتحقيقًا فإن قراءة الجمع موافقة له تقديرًا.

الجمع ، ولأنه مؤذن بمعنى على تمكنكم ، الذي هو مصدر ، فكان التوحيد لهذه المعاني الثلاثة أولى [١] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ۝ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ [الدُّخَان : ٢٠-٢١] .

قال : « وروى ورش عن نافع ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ بياء في الوصل ، وقرأ يعقوب بياء في الحالين على أصله ، ومثله ﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾ ، وقرأ الباقون بالحذف في الحالين[٢] ، وهو الاختيار اتباعًا للمصحف [٣] ، واجتزاء بالكسرة في الوصل من الياء [٤] .

❸ قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النَّجْم : ٥٥] .

قال : « قرأ يعقوب ﴿رَبِّكَ تَّمَارَىٰ﴾ بالإدغام ، وقرأ الباقون بتاءين على الأصل [٥] ، وهي القراءة المختارة ؛ لأن المصحف عليها [٦] ، ولأنه الأصل [٧] .

وبعد هذا العرض الموجز يتضح لنا أن موافقة القراءة لرسم المصحف المجمع عليه مع الرواية كان معيارًا من معايير الاختيار عند المؤلف .

---

(١) السابق (٢٨٨/١).

(٢) « النشر » (٢٧٨/٢).

(٣) المراد اتباعًا لصريح رسم المصحف وليس معنى هذه أن القراءة الأخرى مخالفة وإنما هي موافقة احتمالًا ويقرأ بها.

(٤) « المختار » (٨١٣/٢).

(٥) « التذكرة » (٧٠١/٢)، « النشر » (٢٨٤/٢).

(٦) المراد صريح رسم المصحف والقراءة الأخرى موافقة للرسم تقديرًا.

(٧) السابق (٨٦٠/٢).

المطلب الثامن :

البقاء على الأصل

ومن الأمثلة على ذلك :

كان البقاء على الأصل هو أحد المعايير التي اعتمد عليها المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ ويعبِّر عن ذلك بقوله : « وهو أجود لأنه الأصل » [1] ، أو « هو أصل الكلمة » [2] ، أو « هذا هو الأصل » [3] ... الخ .

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿ **وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا** ﴾ [البَقَرَة : ١٨٩] .

قال : « (البيوت) ضم الباء أهل البصرة وحفص وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع ، والباقون بالكسر ، وكسر الغين من (الغيوب) [المَائِدَة : ١٠٩] أبو بكر عن عاصم وحمزة ، والباقون على الضم ، فأما (العيون) [4] ، و(الجيوب) [5] ، و(الشيوخ) [6] ، فضمهن أهل البصرة وحفص ونافع ، ووافقهم الذيني [7] عن ابن كثير في (الجيوب) ، والباقون على الكسر [8] .

---

(١) « المختار » (٥٥/١، ٩٤).

(٢) السابق (٤٨٣/١).

(٣) السابق (٦٦٢/٢).

(٤) [يس: ٣٤].

(٥) قوله: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

(٦) قوله: ﴿ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا﴾ [غافر: ٦٧].

(٧) محمد بن موسى بن سليمان أبو بكر الهاشمي، أخذ القراءة عن قنبل وغيره، وقرأ عليه أبو الفتح بن بدهن وغيره ت(١١٨هـ) « معرفة القراء » (٢٨٥/١)، « غاية النهاية » (٢٦٧/٢).

(٨) « النشر » (١٧٠/٢)، « الإتحاف » (٢٠٠).

وضم أوائل هذه الأسماء هو الوجه ؛ لأنه الأصل ، وذلك أنه « فعول » ؛ لأنه جمع « فَعْل » ألا ترى أنك تقول : « بَيْت وبُيوت ، وعَيْن وعُيُون ، وغَيْب وغُيُوب ، وجَيْب وجُيُوب ، وشَيْخ وشُيُوخ ، كقولك : « فَلْس وفُلُوس ، ودَرْب ودُرُوب ، وكَعْب وكُعُوب ، فهذا الاختيار [1] .

فنجد أن المؤلف رحمه الله اختار قراءة الضم لأنها الأصل ، وهذا ما أكده مكي بن أبي طالب حيث قال : « والضم هو الاختيار ؛ لأنه الأصل ، ولأن الكسر تغيير عن الأصل ، والضم هو اختيار أبي حاتم » [2] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة : ١٢٨] .

قال : « رُويت عن ابن كثير ويعقوب بإسكان الراء ، والباقون على كسرها ، إلا ما روي عن أبي عمر أنه كان يختلس الكسرة من غير تسكين على مذهبه في الاختلاس [3] ، والأصل في ﴿أَرِنَا﴾ قبل تسكين الراء : « أَرْئِنَا » فألقيت حركة الهمزة على الراء فانكسرت الراء بعد سكونها ، وألقيت الهمزة لكثرة الاستعمال على إلقائها في جميع الباب إذا كان الفعل مستقبلًا أو مأمورًا به في قولك : « أَرَى ، ونَرى ، وتَرى ، والأصل فيه : أَرْأي ، وكذلك في جميعه ، فإذا ثبت إلقاء الهمزة لما عرفتك أُلقيت الياء علامةً للبناء على مذهب البصريين ، فبقي ﴿أَرِنَا﴾ فأما الاختلاس فمذهب صحيح لا يقدر عليه من القراء إلا من حَسُن لفظه ، وتصرف لسانه على حسب مراده ، وصح أداؤه ، فأما إسكان الراء ففيه وجهان :

(١) « المختار » (٩٣/١-٩٤).
(٢) « الكشف » (٢٨٥/١).
(٣) « التذكرة » (٣٢٢/٢)، « النشر » (١٦٧/٢).

أحدهما : أن يُبْقي الراء ساكنة على ما كانت عليه قبل إلقاء الهمزة من غير أن تُلْقي حركة الهمزة عليها .

والثاني : أن تُسَكَّن استخفافًا بعد كسرها بحركة الهمزة ، والاختيار كسر الراء ؛ لأنه الأصل ... ولأن عليه أكثر الأئمة [1] .

فنجد أن المؤلف رحمه الله اختار قراءة كسرة الراء لأنها جاءت على الأصل ، وهو ما أشار إليه أبو منصور الأزهري بقوله : « القراءة ﴿أَرِنَا﴾ بالكسر ؛ لأن أصلٌ فيه (أَرِئْنا) فالكسرة إنما هي كسرة الهمزة التي أُلقيت وطرحت حركتها على الراء) وإذا كانت الكسرة دليل الهمزة قبح حذفها [2] .

وأكده مكي بقوله : « والاختيار تمام الحركات ، لأنه الأصل ، وعليه جماعة القراء ، وهو اختيار اليزيدي »... ثم قال : « وقد اختار أبو أيوب [3] إشباع الحركة في ﴿أَرِنَا﴾ ـ أي الكسرة الخالصة ـ وهو الأصل والاختيار » [4] .

مما سبق يتضح لنا أن مجيء القراءة على الأصل كان سببًا من أسباب اختيارها عند المصنف رحمه الله .

(١) « المختار » (٧٧/١).

(٢) « معاني القراءات » ص(٦٤).

(٣) سليمان بن الحكم بن أيوب بن الحكم الخياط، قرأ على اليزيدي وغيره، وقرأ عليه أحمد بن حرب المعدل وإسحاق بن مخلد الدقاق وغيرها ت(٢٣٠هـ) « غاية النهاية » (٣١٢/١).

(٤) « الكشف » (٢٤٢/١).

المطلب التاسع :

موافقة قراءة الإمام أبي عمرو البصري

كان لالتقاء المذهبين البصري والكوفي في بغداد في أواخر القرن الثالث الهجري دور في تخفيف حدة الخلاف بينهما ، مما نشأ عنه ظهور جيل من النحويين جمع بين المذهبين ، شكل ما يسمى في تاريخ النحو بالمدرسة البغدادية ، وعلى الرغم من هذا التقارب فقد بقيت النزعة لأحد المذهبين سمة غالبة على نحاة تلك الفترة وما بعدها ، أخذ منها المذهب البصري بالحظ الأوفى ، ومؤلف هذا الكتاب ممن عاش في تلك الفترة ، فتلقى المذهبين ، فهو موصول السند بأئمة الكوفيين كالكسائي والفراء وتغلب [١] ، ولكن تبقى النزعة البصرية هي الغالبة عليه في كتابه ونقوله ، واحتفاؤه بعلمائها كبير جدًا فقد أكثر النقل عنهم كسيبويه والأخفش والمازني والمبرد والزجاج [٢] ولكن لم يحظ عالم من علماء البصرة بما حظي به الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري عند مؤلف الكتاب من كثرة النقول والاعتناء بالآراء وتتبع الاختيارات وإيراد الحجج والاستدلالات فهو موصول السند به قراءة [٣] ولغة [٤] ، ومكانته لديه سامية ، فهو عنده عالم أهل البصرة [٥] ، ومن الحذاق [٦] ، والثقات [٧] فلهذا نقل لنا الكثير من أقواله [٨] ، والعديد من

(١) ينظر « المختار » (١/٣٠، ٤١، ١٤٠، ١٥٦، ١٦٢).
(٢) السابق ص(٥٣) قسم الدراسة.
(٣) السابق (١/٤٤٢).
(٤) السابق (١/٥٦٥).
(٥) السابق (١/٦٤٢).
(٦) السابق (١/٥٧٥).
(٧) السابق (١/٢٦).
(٨) السابق (١/١٢، ٦٢، ٩٣، ١١١) وغيرها.

اختياراته [1] ، واحتجاجاته [2] ، والمؤلف حظي بهذه الآراء والاختيارات ، فقد تابعه في كثير منها [3] وكانت معيارًا أساسيًا من معايير الاختيار عنده .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأعراف : ٨١] .

قال المصنف رحمه الله : « قرأ نافع وحفص على الخبر : ﴿إِنَّكُمْ﴾ وقرأ الباقون على أصولهم [4] فالمدة والهمزتان وقلب الثانية ياءً على مذهب ابن كثير كل ذلك على الاستفهام الذي معناه التقريع والتوبيخ والإنكار .

فأما قراءة نافع وحفص فعلى الخبر ، والمختار قراءة أبي عمرو ؛ لأن الألف وإن كان لفظها لفظ الاستفهام ففيها من المبالغة للإيجاز والتوبيخ ما ليس في الخبر [5] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر : ٣٦] .

قال المؤلف رحمه الله : « وقد قرأ أبو عمرو وحده ﴿كَذَٰلِكَ يُجْزَىٰ كُلُّ كَفُورٍ﴾

---

(١) السابق (٩٧/١، ١١١، ١٣١، ١٤٠) وغيرها.

(٢) السابق (٦٥٨/٢، ٦٦٤، ٦٧٠) وغيرها.

(٣) السابق (٦٣/١) قسم الدراسة.

(٤) **خلاصة القول في ذلك:** أن نافعًا وحفصًا يقرءون بهمزة واحدة على الخبر، والباقون بهمزتين على الاستفهام وكل على أصله من التسهيل والتحقيق والإدخال وعدمه، فابن كثير ورويس بتسهيل الهمزة الثانية بدون إدخال، وأبو عمرو بتسهيل الثانية مع الإدخال، وهشام بتحقيق الثانية مع الإدخال، والباقون بالتحقيق بدون إدخال. ينظر « التذكرة » لابن غلبون (١١١/١-١١٢)، « التلخيص » لأبي معشر ص(٢٦٧).

(٥) « المختار » (٣١٤/١).

بالياء على ما لم يُسَمَّ فاعله ، ورفع ﴿كُلُّ﴾ لأنه أقيم مقام الفاعل ، وقرأ الباقون ﴿نَجْزِي﴾ بالنون على تسمية الفاعل وهو الله سبحانه ، ونصب ﴿كُلَّ﴾ لأنه مفعول به [1] .

وحجة أبي عمرو ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [فَاطِر: ٣٦] فكان الكلام من وجه واحد أحسن ؛ لأنه عطف ما لم يسم فاعله على وَفْقِهِ فكان أولى .

والقراءة الأخرى حسنة ، وهي مختارة أيضًا لكثرة من عليها من الأئمة ، وقراءة أبي عمرو عندي أجود لما ذكرنا من الشاهد لها ، ولأنها تؤذن بالإجلال والعظمة [2] [3].

❸ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأَحْقَاف: ٢٠] .

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ ابن كثير ﴿آذْهَبْتُمْ﴾ بالمد ، وقرأ ابن عامر ويعقوب بهمزتين ، وقرأ الباقون على الخبر [4] ، فالمد لأنه استفهام يراد به التقريع والتوبيخ ، وكذلك من قرأ بهمزتين ، فأما قراءة أبي عمرو ومن تبعه فهي على الخبر ، وكان

---

(١) « التذكرة » (٦٢٧/٢)، « التيسير » (١٤٤).

(٢) « المختار » (٧٢٦/٢).

(٣) لا تناقد في اختيار المصنف فهو يختار كل قراءة على معنى فيها ولا مانع في ذلك فالكل متواتر، إلا أنه رجح قراءة أبي عمرو البصري لأنه من البصريين.

(٤) خلاصة مذاهب القراء في ذلك: يقرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون بهمزة واحدة على الخبر، ويقرأ الباقون بهمزتين مفتوحتين على الاستفهام وكل على أصله فابن كثير ورويس بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية مع عدم الإدخال، وابن ذكوان وروح بتحقيق الهمزتين مع عدم الإدخال، ولهشام وجهان تسهيل الثانية مع الإدخال وعدمه. « التذكرة » (٦٨٠/٢)، « المهذب » (٣١٨/٢-٣١٩).

يستحسن ترك الاستفهام فيما وقع ، وهما قراءتان جيدتان [1] ، والاختيار ما عليه أبو عمرو [2] .

مما سبق يتضح لنا أن قراءة الإمام أبي عمرو البصري كانت في بعض الأحيان معيارًا من معايير الاختيار عند المؤلف ﷺ حتى أنه كان يختارها أحيانًا وإن انفرد بها كما ظهر ذلك في قراءة ﴿يُجْزَى كُلُّ﴾ مخالفًا في ذلك المعيار الأكثر والأغلب عنده وهو موافقة الجماعة أو كثرة من عليها من الأئمة القراء .

(١) المراد بقوله هذا أنهما جيدتان من جهة المعنى وليس حكمًا على القراءتين فكل منهما متواترة.
(٢) « المختار » (٨٢٥/٢).

المطلب العاشر :

موافقة الحديث والأثر

من أسس الاختيار المعتمدة عند الإمام أبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس ـ رحمه الله تعالى ـ الاختيار بدلالة أحاديث النبي ﷺ والآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم ولا غرو في ذلك فأحاديث النبي ﷺ حجة يلزم الامتثال بها متى توافرت لها الشروط التي ذكرها علماء الأمة والمحدثين فقد قال ـ تعالى ـ : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْم : ٣-٤] ، وكذا ما جاء عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم من آثار صحيحة ـ لأنهم أعلم الناس بكتاب الله عز وجل ـ لمعاصرتهم التنزيل ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح مستنيرين بكلام رسول الله ﷺ ، وقد أورد المصنف في كتابه ما يقرب من ثلاثة وعشرين حديثًا ، واثنى عشر أثرًا في معرض توجيه القراءات واختيارها .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ﴾ [البَقَرَة : ٢٧٣] .

قال المؤلف رحمه الله : « فتح السين في جميع القرآن عاصم وابن عامر وحمزة ، وكسر الباقون السين [1] ، وهما لغتان مشهورتان ، إلا أن الكسر الاختيار ؛ لأن النبي ﷺ روي عنه نصًّا أنه قال : « **لَا تَحْسِبَنَّ أَنَّا ذَبَحْنَاهَا مِنْ أَجَلِكَ** » في حديث مشهور [2] .

---

(١) « التيسير » (٦٣)، « النشر » (١٧٨/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب (الطهارة) باب: « الاستنثار » (١٤٢).

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿بَلَىٰٓ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران : ١٢٥] .

قال : « قرأ أهل البصرة وابن كثير وعاصم بكسر الواو ، وفتحها الباقون ، فأما الكسر فلأنهم سوَّموا أنفسهم . والتسويم العلامة وكأن قوله : ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ مُعلِّمين ، من السيماء ، وهي العلامة ، من قوله ـ تعالى ـ : ﴿سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم﴾ [الفتح : ٢٩] ويشهد لهذه القراءة ما روي أن النبي ﷺ قال يوم بدر لأصحابه : « **تَسَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتْ** » (١) .

ففي ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ وجهان : أحدهما : مُعلِّمين أنفسهم وخيلهم ، كما يفعل الأبطال ذلك بريشة أو صوفة أو عِصَابة صفراء أو شبه ذلك ، والثاني : أن يكون معناه : مُرسِلين خيلهم ، من قولك : أَسَمْتُ الإبل ، إذا أَرْسَلْتها ترعى ، وأَسَمْتُ فرسي وخيلي ، إذا فعلت بها ذلك .

وقال هشام بن عروة : « نزلت الملائكة يوم بدر على خيل بُلْق متعممِّين بعمائم صفر .

ولذلك قال من قال من أهل التأويل في معنى ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ متعممين (٢) .

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » عن عمير بن إسحاق، قال الشيخ/ أحمد شاكر: « وعمير بن إسحاق القرشي، أبو محمد مولى بني هاشم. روى عن المقداد بن الأسود، وعمرو بن العاص، وأبي هريرة، وكان قليل الحديث، وقال أبو حاتم والنسائي: « لا نعلم روى عنه غير ابن عون »، قال ابن معين: « ثقة »، وقال أيضًا: « لا يساوي حديثه شيئًا، ولكن يكتب حديثه »، فهذا الحديث ــ كما ترى ــ مرسل، وعن رجل يكتب حديثه ولا يحتج به.، ينظر « تفسير الطبري » (١٠٩/٤)، « زاد الميسر » (٤٥٢/١)، « الدر المنثور » (٣١٠/٢).

(٢) وهو قول مكحول كما في « تفسير ابن أبي حاتم » (٧٥٥/٣) تحقيق/ أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ــ مكة المكرمة ط. الأولى (١٤١٧هـ).

فأما فتح الواو فعلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، ويحتمل الوجهين أيضًا : مُرْسَلين كما تُرسَل الإبل والخيل للسَّوم ، والآخر : معلَّمين .

فالقراءتان مختارتان ، وأولاهما كسر الواو للحديث الذي ذكر عن النبي ﷺ [1] .

فنجد أن المصنف اختار قراءة الكسر في الواو للحديث الشريف ، وقد أشار مكي إلى ذلك بقوله : « وقد اختار قوم الكسر للحديث المذكور » [2] .

وأكده ابن أبي مريم حيث قال : « والقراءة الأولى ـ أي مسوِمين بالكسر ـ أولى ؛ لأنه قد جاءني الخبر أنه قال يوم بدر: «« **سَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتْ**»[3] .

ومن الأمثلة التي اختار المؤلف القراءة بناء على الأثر :

قوله ـ تعالى ـ : ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا**﴾ [المائدة : ٢] .

قال المؤلف رحمه الله : « كسر الهمزة أبو عمرو وابن كثير وفتحها الباقون [4] ، واختار بعض أهل العلم الفتح ؛ لأن هذه الآية نزلت بعد الحديبية ، وقد كان المشركون صدوا النبي ﷺ وأصحابه عن المسجد الحرام ، ففتح الهمزة لأنه فعل ماض ، والتقدير : لأن صدوكم .

---

(١) « المختار » (١/١٦٨-١٦٩).

(٢) « الكشف » (١/٢٥٦).

(٣) « الموضح » (١/٣٨٢).

(٤) « السبعة » (٢٤٢)، « التبصرة » (٤٨٤).

فأما الكسر فابن كثير وأبو عمرو اعتبروا قراءة ابن أم عبد لأنه قرأ (إن يصدوكم) على المجازاة ، فتتبعا المصحف ، وأتيا بمعنى قراءة عبد الله ؛ لأن حرف المجازاة إذا دخل على فعل ماض نقله إلى معنى الاستقبال .

ألا ترى إلى قولهم : « إن أكرمنني أكرمتك » ، تقديره : إن تكرمني أكرمك .

كذلك قوله : ﴿إِن صَدُّوكُمْ﴾ تقديره : إن يصدوكم ، ولأن الكسر في هذا الموضع يؤذن بالاستقبال ، ويدل على المضي لاستواء الحكم فيها ، فالكسر أبلغ ؛ لأنه في الفائدة أكثر مع موافقة الأثر عن عبد الله »[1] .

(١) « المختار » (٢٢٤/١).

المطلب الحادي عشر :

موافقة أسباب النزول

كما هو معلوم أن التوجيه في حقيقته هو تفسير للقراءة وبيان معناها ، فكما أن تفسير الآية في بعض الأحيان يتوقف على معرفة سبب نزولها والوقوف على قصتها فإن التوجيه كذلك وهذا ما نراه واضحًا عند كثير من علماء التوجيه ، فمن ذلك ما ذكره ابن خالويه في قوله ـ تعالى ـ : ﴿**وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ**﴾ [ٱلْبَقَرَة : ١١٩] قال : « يقرأ بالرفع والجزم ، فالحجة لمن رفع : أنه أخبر بذلك وجعل ﴿**لَا**﴾ نافية بمعنى ليس ، ودليله قراءة عبد الله وأبي (ولن تسأل) ، والحجة لمن جزم : أنه جعله نهيًا ، ودليله : ما روي أن النبي ﷺ قال يومًا : « **لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ** ؟ » فأنزل الله ـ تعالى ـ : ﴿**وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ**﴾ [1] فإنَّا لا نؤاخذك بهم ، والزم دينك [2] .

ومن ذلك ما ذكره الإمام المهدوي في قوله ـ تعالى ـ : ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ**﴾ [ءَال عِمْرَان : ١٦١] .

قال : « من قرأ ﴿**يَغُلَّ**﴾ بفتح الياء فإنه نسب الفعل إلى النبي ﷺ ويقويه **قولان** من التفسير : **أحدهما** : أنه روى أن قطيفة حمراء كانت في المغانم يوم بدر فالتمست فلم توجد ، فقال المنافقون : أخذها محمد ﷺ فأنزل الله ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ**

---

(١) الحديث أخرجه الطبري في « تفسيره » بسنده إلى محمد بن كعب القرظي « جامع البيان » (٤٠٩/١)، وذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٢٧١/١)، وقال: « حديث مرسل ضعيف الإسناد »، وأورده الزبيدي في « إتحاف السادة المتقين » (٤٤٠/٨).

(٢) « الحجة في القراءات السبع » لابن خالويه ص(٣٦).

﴿أَن يَغُلَّ﴾ .

القول الثاني : أن النبي ﷺ بعث طلائع ثم لقي المشركين بمن معه فغنموا ، فأراد أن يقسم لمن حضر ولا يقسم لمن غاب ، فأعلمه الله ﷻ أن الغنيمة بين من حضر وبين من غاب فقال : ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ**﴾ أي : يعطي قومًا ويمنع قومًا.

ومن قرأ ﴿**يُغَلَّ**﴾ بضم الياء فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون معنى ﴿**يُغَلَّ**﴾ ينسب إلى الغلول ، كما تقول أكذبت الرجل إذا نسبته إلى الكذب .

والوجه الثاني : أن يكون ﴿**يُغَلَّ**﴾ بمعنى يُخان وهو أن يؤخذ شيء من الغنائم بغير إذنه ، وقد روي في التفسير أن قومًا غلوا يوم بدر فأنزل الله ـ تعالى ـ ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ**﴾ . فردوا ما كانوا غلوه »[1] .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه وأصبح سبب النزول معيارًا من معايير الاختيار عند العلماء ومن هؤلاء الإمام أحمد بن عبيد الله بن إدريس صاحب كتاب « المختار » ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿**وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى**﴾ [ٱلْبَقَرَة : ١٢٥] .

قال : « قرأ نافع وابن عامر على الخبر ، معطوفًا على قوله : ﴿**وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ**﴾ [ٱلْبَقَرَة : ١٢٥] ، والباقون على الأمر وهو الاختيار لشيئين : **أحدهما** : ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فأنزل الله ﴿**وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى**﴾ وهذا مما وافق التنزيل

(١) ينظر « شرح الهداية » للمهدوي (١/٢٣٦-٢٣٧)، « أسباب النزول » للسيوطي ص(٨٩).

فيه قول عمر رضي الله عنه **والثاني** : أنه يفيد شرعًا لا يستفاد من قراءة من قرأ على الخبر [(١)].

فنجد أن السبب الرئيس في اختيار المصنف قراءة الكسر هو سبب النزول ، وهذا ما أكده الأزهري حيث قال بعد ما ذكر القراءتين : « وكل ذلك جائز ، ورُوي عن عمر أنه قال للنبي ﷺ وقد وقفا على مقام إبراهيم : أليس هذا مقام خليل الله ؟ أفلا نتخذه مصلى ؟ فأنزل الله : ﴿**وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى**﴾ فكان الأمر على هذا الخبر أبين وأحسن [(٢)] واختارها مكي أيضًا لهذا السبب ، ولأنه قراءة الجماعة [(٣)] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ**﴾ [آل عمران : ١٤٦].

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ أهل البصرة وأهل الحجاز ﴿**قُتِلَ**﴾ وقرأ الباقون ﴿**قَٰتَلَ**﴾ [(٤)] ففي ﴿**قُتِلَ**﴾ وجهان : أحدهما : ما قاله الحسن البصري ، لم يُقتل نبي قط في معركة ، فعلى هذا التأويل يكون « قُتل » للربيين ، ويكون تأويل قوله : ﴿**فَمَا وَهَنُواْ**﴾ أي : ما وهن من بقي منهم ، والثاني : أن يكون « قُتل » للنبي ويرتفع الربيون بالابتداء المؤخر ، والخبر « معه » فالتأويل على هذا القول : ما وهن الربيون بعد قتل نبيهم ولا ضعفوا عن قتال عدوهم ، ولا استكانوا في دينهم ، ويروى نحو ذلك عن ابن أبي إسحاق .

---

(١) « المختار » (٧٥/١).

(٢) « معاني القراءات » ص(٦١).

(٣) ينظر « الكشف » (٢٦٤/١).

(٤) « النشر » (١٨٢/٢)، « الإتحاف » (٢٢٩).

وقال بعضهم : في الكلام على هذا القول واو مضمرة ، التقدير : ومعه ربيون : وقال آخرون : لا يحتاج إلى الواو وإضمارها ؛ لأن الكلام إذا صح بغير إضمار كان أولى ؛ لأن الواو إنما يُحتاج إليها لتعليق الثاني بالأول ، والهاء في قوله ﴿مَعَهُۥ﴾ تكفي من الواو ؛ لأنها تُعَلِّق الثاني بالأول [1] .

فأما قراءة ﴿قَٰتَلَ﴾ فالربيون يرتفعون بالفعل ، والاختيار ﴿قُتِلَ﴾ ؛ لأنه أبلغ في اللائمة ، ولأن سبب نزول الآية فيما ذكر : ما وقع الإرجاف به يوم أحد أن النبي ﷺ قُتِل [2] .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن سبب النزول كان معيارًا أساسيًا من معايير الاختيار عند المؤلف .

(١) ينظر « البحر المحيط » (٣٦٩/٣)، « الدر المصون » (٤٢٦/٣)، « المختار » (١٧٣/١).
(٢) « المختار » (١٧٤/١)، وينظر « تفسير الطبري » (١٥٥/٤).

المطلب الثاني عشر :

سهولـــــــة اللفظ

من فضل الله ـ تعالى ـ على هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس أن خصَّها بأفضل أنبيائه وخاتم رسله ، وأنزل عليها خير كتبه وأشرفها ، وجعل له مزية لا توجد في غيره ، وهي تعدد قراءاته ، كما قال النبي ﷺ : « **إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ** » [1] ومن أعظم فوائد هذا التعدد هو الرفق بهم والتيسير عليهم بأن يقرأ كل قوم على لغتهم [2] وتقرأ كل قبيلة على ما جرت به عادتهم وساغ في لغتهم بشرط أن يكون مما أُنزل .

ويدلك على ذلك قول الإمام مكي رحمه الله : « وكانت لغات من أُنْزل عليهم القرآن مختلفة ، ولسان كل صاحب لغة لا يقدر على ردِّه إلى لغة أخرى إلا بعد تكلف ومئونة شديدة ، فيسر الله عليهم أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرقات في القرآن بمعان متفقة ومختلفة ، ليقرأ كلُ قوم على لغتهم ، وعلى ما يسهل عليهم من لغة غيرهم ، وعلى ما جرت به عادتهم ، فقوم جرت عادتهم بالهمز ، وقوم بالتخفيف ، وقوم بالفتح ، وقوم بالإمالة ، وكذلك الإعراب واختلافه في لغاتهم ، والحركات واختلافها في لغاتهم ـ وغير ذلك ـ فتفصَّح كل قوم وقرءوا على

---

(١) أخرجه البخاري في « صحيحه » كتاب (فضائل القرآن)، باب: « أنزل القرآن على سبعة أحرف »، وكذا أخرجه الإمام مسلم في « صحيحه » في كتاب (صلاة المسافرين وقصرها) باب: « بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف »، « صحيح البخاري » (٦٣٨/٨)، « صحيح مسلم » (٩٨/٦).

(٢) وهذا على الرأي القائل بأن المراد بالأحرف السبعة هي سبع لغات وهو من أرجح الآراء.

طبعهم ولغة من قرب منهم ، وكان في ذلك رفق عظيم بهم ، وتيسير كثير لهم [1] .

فسهولة اللفظ بالقراءة وخفتها على اللسان كان من أبرز فوائد تعدد القراءات ، ولم يقف الأمر على ذلك بل كان سببًا ومعيارًا من معايير اختيارات القراءات ، وهذا ما لمسناه واضحًا في اختيارات المصنف رحمه الله .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة : ١٦٦] .

قال المؤلف رحمه الله : « قرأ أهل البصرة على كسر الهاء والميم [2] ، فأما الميم فكُسرت لالتقاء الساكنين ، وأما الهاء فإنما وجب كسرها على هذا المذهب لوقوعها بين كسرتين ليكون العمل من وجه واحد ، وحمزة والكسائي على ضم الهاء والميم ، فأما ضم الهاء فلأنه الأصل فيها ، وأما ضم الميم على هذا المذهب فلأنهم كرهوا الخروج من الضم إلى الكسر فأتبعوا الضمة الضمة .

ومن بَقِي على كسر الهاء وضم الميم ، وهذا المذهب أبعد المذاهب وإن كان جائزًا ، وإنما جاز كسر الهاء لكسرة الياء قبلها ، وضم الميم على هذا المذهب فيه وجهان :

أحدهما : أنهم ألقوا ضمة الهاء على الميم ليؤذنوا أن أصل الهاء الضم ، وإنما كُسرت لأجل كسر ما قبلها .

والثاني : أن يكون ضم ذلك لالتقاء الساكنين .

والاختيار قراءة أبي عمرو ويعقوب ؛ لأنها أسهل في اللفظ من غير إخلال

---

(١) « الإبانة عن معاني القراءات » لمكي بن أبي طالب ص(٩١-٩٢) تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ــ مكتبة الفضيلة ــ مكة المكرمة، ط. الثالثة (١٤٠٥هـ)، « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ص(٣٩-٤٠) تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية ــ ط. الثالثة (١٤٠١هـ).

(٢) ينظر هذه القراءات في « الإتحاف » (١٦٥).

بالمعنى ، ولأن العمل في الكلمة من وجه واحد والله أعلم بالصواب [1] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾ [طٰهٰ : ١٠] .

قال : « قرأ حمزة ﴿لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ بضم الهاء في الوصل ، ومثله في القصص [2] ، وقرأ الباقون بكسر الهاء في الوصل [3] ، وهي أحسن اللغتين وأشهرهما في العرب ؛ لأن ما قبل الهاء مكسورة ، فإتباع الكسرة الكسرة أحسنُ في اللفظ وأخفُّ على اللسان [4] .

مما سبق يتضح لنا أن سهولة اللفظ بالقراءة وخفتها على اللسان كان معيارًا من معايير الاختيار عند المؤلف .

(١) « المختار » (١/٨٥-٨٦).
(٢) الآية: ٢٩.
(٣) « التذكرة » (٢/٥٣١)، « التيسير » (١١٧).
(٤) « المختار » (١/٥٣٧).

المطلب الثالث عشر :

الحمل على النقيض

وهو معيار جديد من المعايير التي بنى عليها المؤلف اختياراته ، وأرى أنه تفرد بهذا المعيار فلم أره عند غيره من العلماء الذين عنوا بالاختيارات .

وقد ورد ذلك في موضع واحد من الكتاب وهو قوله ـ تعالى ـ : ﴿**وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ**﴾ [هُوْدٌ : ٤١] .

قال : « قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي ﴿**مَجْرٖىٰهَا**﴾ بفتح الميم ، وقرأ الباقون ﴿**مُجْرٖىٰهَا**﴾ بضم الميم ، وأمال أبو عمرو الألف من ﴿**مُجْرٖىٰهَا**﴾ على أصله ، ومثله ورش عن نافع [(١)] واتفقوا على ضم الميم من ﴿**مُرْسَىٰهَا**﴾ ، وأمال الألف من ﴿**مُرْسَىٰهَا**﴾ حمزة والكسائي على أصلهما . فمن قرأ بفتح الميم من جَرَت تجري مَجْرى [(٢)] .

ومن ضم الميم فمصدر من أُجْرِيت تُجْري مُجْرى ، والاختيار ضم الميم ليكون مقابلًا للنقيض من قوله : ﴿**وَمُرْسَىٰهَآ**﴾ [(٣)] .

فنجد أن المؤلف رحمه الله اختار قراءة الضم من ﴿**مُجْرٖىٰهَا**﴾ حملًا لها على نقيضها وهو ﴿**مُرْسَىٰهَا**﴾ لأن الجري أو الإجراء نقيض الرسو أو الإرساء .

وقد أشار إلى ذلك المهدوي حيث قال : « وضم الميم أقوى ؛ لإجماعهم على

---

(١) قراءة ورش بالتقليل بين بين، ويقرأ أيضًا بالإمالة حفص وحمزة والكسائي.

(٢) ينظر: « النشر » (٢/٢١٦)، « الإتحاف » (٣٢١).

(٣) « المختار » (١/٣٩٣).

ضمها في ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ » [1] .

وقال ابن زنجلة : « وقرأ الباقون ﴿مَجْرٰىهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ بضم الميمين أي : بالله إجراؤها وبالله إرساؤها . يقال : « أجريته مُجرىً وإجراءً » في معنى واحد وهي مصدران ، وحجتهم إجماع الجميع على ضم الميم في ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه » [2] .

(١) « شرح الهداية » (٣٤٦/١).

(٢) « حجة القراءات » لابن زنجلة ص(٣٤٠).

المطلب الرابع عشر :

اختيار القراءتين :

من خلال التتبع والاستقراء لكتاب « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس نجد أنه في بعض الأحيان لا يقتصر على اختيار قراءة من القراءتين في اللفظة القرآنية ، وإنما يختار القراءتين معًا ، وقد ورد ذلك في ثمانين (٨٠) موضعًا من الكتاب تقريبًا ، وقد عبَّر عن ذلك بقوله : « وكلتا القراءتين مختارتان » [١] ، و« القراءتان صحيحتان مختارتان » [٢] ، و« القراءتان جيدتان » [٣] ، و« القراءتان حسنتان » [٤] ، و« كلا القراءتين صواب » [٥] إلى غير ذلك من العبارات التي تؤكد ذلك ، ولم يكن للمؤلف منهج مطرد في ذلك فكان في الأعم الأغلب لا يعلل ولا يذكر سببًا لاختياره القراءتين ، وفي القليل يعلل لذلك .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران : ١٨٠] .

قال : « قرأ أهل البصرة وابن كثير بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء [٦] ، فالياءُ بناء على قوله : ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران : ١٨٠] فيكون

(١) « المختار » (١٠٦/١).
(٢) السابق (٢٤٧/١).
(٣) السابق (٢٦٩/١).
(٤) السابق (٧١٣/٢).
(٥) السابق (٥٦٠/١).
(٦) « التذكرة » (٣٦٦/٢)، « النشر » (١٨٤/٢).

الكلام على تشاكل ونظم فأما التاءُ فللمخاطبة ، وهي أعم في المعنى ، وكلتا القراءتين مختارة [1] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران : ١٨٧] .

قال : « قرأ أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء [2] ، فالياء لأنهم غيب والتاء حكاية لأخذ الميثاق عليهم وكيف وقعت مخاطبتهم ، فكأنه قيل لهم : ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ والقراءتان مختارتان[3] .

من خلال المثالين السابقين نجد أن المؤلف رحمه الله اختار القراءتين ولم يذكر سبب اختياره ، ومن الأمثلة التي اختار فيها القراءتين وذكر سبب الاختيار ما يلي:

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه : ٨١] .

قال : « قرأ الكسائي وحده ﴿فَيَحُلَّ﴾ بضم الحاء ، وقرأ الباقون بكسرها ، وكذلك قرأ الكسائي ﴿يَحْلُلْ﴾ بضم اللام الأولى وقرأ الباقون بكسرها [4] . فالكسر معناه : يجب . والضم معناه : ينزل . ثم قال : « والقراءتان جيدتان ؛ لأنه

(١) السابق (١/١٨٣).
(٢) « النشر » (٢/١٨٥).
(٣) السابق (١/١٨٤).
(٤) « التيسير » (١١٩)، « الإتحاف » (٣٨٧).

إذا وجب نزل ، وإذا نزل وجب ، فهمـا تؤولان إلى معنى واحد » [1] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [فَاطِر : ٤٠] .

قال : « قرأ أبو عمرو وابن كثير وحفـص وحمـزة ﴿بَيِّنَتٍ﴾ عـلى التوحيـد ، وقرأ الباقون ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ على الجمع [2] ، وهما قراءتان مختارتان ؛ لأن ﴿بَيِّنَتٍ﴾ وإن كانت مُوحَّدة مُؤْذِنة بالجمع [3] .

(١) « المختار » (٥٥٥/١).
(٢) « التذكرة » (٦٢٧/٢)، « التيسير » (١٤٤).
(٣) « المختار » (٧٢٦/٢).

المطلب الخامس عشر :

اختيار إحدى القراءتين دون ذكر سبب الاختيار

عرضنا فيما سبق نماذج من القراءات التي اختارها المؤلف والأسباب والمعايير التي من أجلها اختار قراءة على أخرى ، إلا أنني من خلال مطالعتي لهذا الكتاب وجدت أن هناك كثيرًا من القراءات التي اختارها المؤلف دون أن يعلل أو يذكر سبب هذا الاختيار وقد بلغت هذه القراءات نحو أربعين (٤٠) قراءة تقريبًا . ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

❶ قوله ـ تعالى ـ : ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ﴾ [المائدة : ٣١] .

قال : « قرأ حمزة والكسائي بالإمالة على أصلهما ، وفخم الباقون [(١)] ، وإنما حسنت الإمالة لمعنى التأنيث في الكلمة . والتفخيم الاختيار [(٢)] .

❷ قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ﴾ [النحل : ١٢٧] .

قال : « قرأ ابن كثير وحده ﴿ضِيۡقٖ﴾ بكسر الضاد ، وقرأ الباقون ﴿فِي ضَيۡقٖ﴾ بفتحها وهي القراءة المختارة [(٣)] .

والله أعلى وأعلم

(١) « الإتحاف » (٢٥٢).
(٢) « المختار » (٢١٧/١).
(٣) السابق (٤٦٧/١).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ المبعوث بأشرف الرسالات .

ثم أما بعد :

فبعد هذا التطواف الواسع في أرجاء هذا البحث وجنباته ، أقول : هذا جهد المقل وبضاعة العاجز ، وأرى أنه من الواجب العلمي عليَّ أن أثبت أهم النتائج والاقتراحات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث وهي على النحو التالي :

أ ـــــ النتائج :

أولًا : أن كتاب « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » يعد من أوائل الكتب المعنية بتوجيه القراءات الثمانية « قراءات الأئمة السبعة ويعقوب الحضرمي » .

ثانيًا : يشترط في من يقوم بالاختيار في القراءات أن يكون أهلًا لذلك وأن يكون اختياره من المتواتر المتفق عليها .

ثالثًا : جواز الاختيار في القراءات إذا كانت المفاضلة نسبية بسبب معين ووجه معين ما لم يؤد ذلك إلى إبطال قراءة أخرى أو يمنع منها .

رابعًا : هناك فرق بين شروط الاختيار ومعايير الاختيار فالأول شرط أساسي لقبول القراءة وهذا يتحقق في القراءات العشر المتواترة أما المعايير فهي أمور نسبية ولا تكون إلا بعد تحقق شروط الاختيار في القراءة وتختلف من مؤلف لآخر .

خامسًا : قد يعبر البعض عن اختياراته بعبارات توهم ضعف القراءة الأخرى أو ردها فهذا أمر ينبغي التوقف عنه .

سادسًا : لا يقف الأمر في موافقة القراءة لرسم المصحف على الموافقة التحقيقة أو الصريحة وإنما شرط القراءة في هذا أن توافق رسم المصحف إما تحقيقًا أو تقديرًا .

سابعًا : ليس معنى نسبة القراءة أو نسبة بعض القراءات إلى النبي ﷺ أنه لم يقرأ بغيرها من القراءات أو لم تتواتر وإنما المراد أن هذه القراءات جاءت بها بعض الأحاديث والروايات .

ثامنًا : تعدد معايير الاختيار عند المؤلف ، مما يدل على كثرة علمه وسعة أفقه ، وتضلعه في العديد من العلوم إلى جانب علم القراءات ، كعلم اللغة ، والتفسير ، والحديث والرسم وغيرها .

تاسعًا : أن اتفاق أكثر الأئمة على القراءة هو المعيار الرئيسي عند المؤلف .

عاشرًا : أرى أن المؤلف أضاف معيارًا جديدًا لم أره عند غيره من العلماء وهو اختيار القراءة حملًا على النقيض .

ب- الاقتراحات :

أولًا : أقترح أن يتم دراسة موضوع الاختيار في القراءات القرآنية دراسة متأنية تشمل جوانبه التاريخية واللغوية المنهجية .

ثانيًا : أقترح أن يقوم الباحثون بجمع اختيارات البصريين والكوفيين وعقد مقارنة بينها تبرز الأسس والمعايير عند كل منهم وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها.

وفي الختام أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم في هـذا البحـث ، وأتوجه إلى الله ـ تعالى ـ أن يتقبـل منـي هـذا العمـل المتواضـع وأن يجعلـه في ميـزان حسناتي يوم القيامة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس أهم المراجع والمصادر

١ - « **القرآن الكريم** » المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم .

٢ - « **الإبانة عن معاني القراءات** » لمكي بن أبي طالب ، تحقيق/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي مكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ط. الثانية (١٤٠٥هـ) .

٣ - « **أثر دلالة السياق في توجيه معنى المتشابه اللفظي في القصص القرآني** » دراسة تطبيقية على آيات قصص نوح وهود وصالح وشعيب للباحثة تهاني سالم .

٤ - « **أحكام القرآن** » لابن العربي تحقيق/ علي محمد البجاوي ، ط. دار المعرفة والجيل ـ بيروت (١٩٨٧م) .

٥ - « **الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله وأثره في القراءات** » رسالة ماجستير بجامعة أم القرى للباحث/ أمين إدريس فلاته .

٦ - « **الاختيار في القراءات القرآنية وموقف الهذلي منه** » د/ نصر سعيد ، ط. دار الصحابة ـ طنطا ط. الأولى (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م) .

٧ - « **أساس البلاغة** » للإمام الزمخشري تحقيق/ محمد باسل عيون السود ، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط. الأولى (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .

٨ - « **إعراب القراءات السبع وعللها** » لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط. الأولى (١٤١٣هـ) .

٩ - « **إنباه الرواة على أنباء النحاة** » للقطفي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ـ القاهرة مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ط. الأولى

(١٤٠٦هـ) .

١٠ - « **البحر المحيط** » لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرين ، ط. دار الكتب العلمية ط. الأولى (١٤١٣هـ) .

١١ - « **بغية الوعاة** » للإمام السيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر ، ط. الثانية (١٣٩٩هـ) .

١٢ - « **تاريخ الأدب العربي** » لكارل بروكلمان ـ ترجمة جماعة من الباحثين ، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٣م) .

١٣ - « **تأويل مشكل القرآن** » لابن قتيبة ، تحقيق/ السيد أحمد صقر ، ط. دار الكتب العلمية ، ط. الثانية (١٤٠١هـ) .

١٤ - « **التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن** » لطاهر الجزائري ، اعتنى به/ عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب . سوريا ، ط. الرابعة .

١٥ - « **التذكرة في القراءات الثمان** » لأبي الحسن طاهر بن غلبون ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم . الزهراء للإعلام العربي (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م) .

١٦ - « **تفسير ابن أبي حاتم** » ، تحقيق/ أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة ـ ط. الأولى (١٤١٧هـ) .

١٧ - « **التلخيص في القراءات الثمان** » لأبي معشر الطبري ، تحقيق/ محمد حسين عقل ، ط. الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ، ط. الأولى

(١٤١٨هـ) .

١٨- « **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية** » للدكتور/ أحمد سعد محمد ، مكتبة الآداب ـ القاهرة ط. الثانية (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) .

١٩- « **توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا** » للدكتور/ عبد العزيز بن علي الحربي ، ط. دار ابن حزم للنشر والتوزيع ـ الرياض ، ط. الأولى (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م) .

٢٠- « **جامع البيان** » للإمام الطبري ، تحقيق/ محمود محمد شاكر ، د/ أحمد محمد شاكر ط. دار المعارف ـ القاهرة ط. الثانية .

٢١- « **الحجة في القراءات السبع** » لابن خالويه ، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي . دار الكتب العلمية ط. الأولى (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م) .

٢٢- « **حجة القراءات** » للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني ط. مؤسسة الرسالة ، ط. الخامسة (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م) .

٢٣- « **الحجة للقراء السبعة** » لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، وضع حواشيه وعلق عليه/ كامل مصطفى الهنداوي ، ط. دار الكتب العلمية ، ط. الأولى (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م) .

٢٤- « **الدر المصون** » للسمين الحلبي ، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط. دار الكتب العلمية ، ط. الأولى (١٤١٣هـ) .

٢٥- « **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** » للإمام السيوطي ، دار الفكر ـ بيروت ـ ط. الأولى (١٤٠٣هـ) .

٢٦- « **ديوان الأعشى** » دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت (١٤٠٤هـ) .

٢٧- « **زاد الميسر في علم التفسير** » لابن الجوزي ط. المكتب الإسلامي ، ط. الرابعة (١٤٠٧هـ) .

٢٨- « **سنن الترمذي** » ط. دار السلام للنشر والتوزيع ـ الرياض ، ط. الأولى (١٤٢٠هـ) .

٢٩- « **سنن أبي داود** » ط. دار السلام للنشر والتوزيع ـ الرياض ، ط. الأولى (١٤٢٠هـ) .

٣٠- « **السياق وأثره في الترجيح عند المفسرين** » د/ علي مصطفى عبد الرازق ، بحث محكم ومنشور في حولية أصول الدين والقرآن الكريم المجلد الثالث العدد التاسع عشر (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٠م) .

٣١- « **سير أعلام النبلاء** » للإمام الذهبي ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط. الحادية عشرة (١٤١٩هـ) .

٣٢- « **شرح الهداية** » للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي ، تحقيق د/ حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ـ السعودية ط. الأولى (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).

٣٣- « **الشعر والشعراء** » لابن قتيبة ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ـ القاهرة ، ط. الثانية (١٤١٨هـ) .

٣٤- « **صحيح وضعيف سنن أبي داود** » محمد ناصر الدين الألباني ، منظومة التحقيقات ، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالأسكندرية .

٣٥- « **الطبقات الكبرى** » لابن سعد ، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا ، ط.

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الثانية (١٤١٨هـ) .

٣٦- « **طيبة النشر في القراءات العشر** » للإمام محمد بن محمد بن الجزري ، ضبطه وصححه وراجعه/ محمد تميم الزعبي ـ مكتبة دار الهدى ـ المدينة المنورة ، ط. الثانية (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م) .

٣٧- « **غاية النهاية في طبقات القراء** » للإمام محمد بن محمد بن الجزري ، عني بنشره ج براحستراسر ، ط. دار الكتب العلمية ، ط. الثالثة (١٤٠٢هـ) .

٣٨- « **فتح الوصيد في شرح القصيد** » لعلم الدين علي بن محمد السخاوي ، تحقيق ودراسة د/ مولاي محمد الإدريسي مكتبة الرشد ، ط. الأولى (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م) .

٣٩- « **قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين** » للأندرابي ، تحقيق د/ أحمد نصيف ، مؤسسة الرسالة ، ط. الثالثة (١٩٨٦م) .

٤٠- « **القراءات القرآنية** » لعبد الحليم بن محمد الهادي قابة ، ط دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط. الأولى (١٩٩٩م) .

٤١- « **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** » لحاجي خليفة ، ط. دار الفكر (١٤١٢هـ) .

٤٢- « **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها** » للإمام مكي بن أبي طالب ، تحقيق د/ محي الدين رمضان ، ط. مؤسسة الرسالة ، ط. الخامسة (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م) .

٤٣- « **اللآلي الفريدة في شرح القصيدة** » للإمام الفاسي ، تحقيق د/ عبد الرزاق موسى ، ط. مكتبة الرشد ـ السعودية .

٤٤- « لسان العرب » لابن منظور ، ط. دار صادر ـ بيروت .

٤٥- « **لطائف الإشارات لفنون القراءات** » للإمام القسطلاني ، تحقيق ودراسة من (أول الفاتحة إلى آخر الأنعام) للباحث/ هادي حسين عبد الله .

٤٦- « **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار** » للإمام أبي بكر أحمد بن عبيد الله إدريس ، تحقيق ودراسة د/ عبد العزيز بن حميد الجهني ، ط. مكتبة الرشد ـ السعودية ، ط. الأولى (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م) .

٤٧- « **معاني القراءات** » لأبي منصور الأزهري ، تحقيق/ محمد عبيد الشعباني ، ط. دار الصحابة (٢٠٠٧م) .

٤٨- « **معجم الأدباء** » لياقوت الحموي ، تحقيق د/ إحسان عباس ، ط. دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط. الأولى (١٩٩٣م) .

٤٩- « **معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم** » للراغب الأصفهاني ، ط. دار الكتب العلمية ، ط. الأولى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م) .

٥٠- « **معجم مقاييس اللغة** » لابن فارس ، تحقيق/ عبد السلام هارون ، ط. دار الجيل ـ بيروت ، ط. الأولى (١٤١١هـ) .

٥١- « **الموضح في وجوه القراءات وعللها** » للإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي ابن أبي مريم ، تحقيق ودراسة د/ عمر حمدان الكبيسي ، ط. الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن ـ بجدة ط. الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) .

٥٢- « **النشر في القراءات العشر** » للإمام محمد بن محمد بن الجزري ، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط. الأولى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م) .

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢٨١
المبحث الأول : حياة المؤلف ٢٨٦
المطلب الأول : اسمه ، كنيته ، نشأته ٢٨٦
المطلب الثاني : شيوخه ٢٨٧
مؤلفاته ٢٨٩
المبحث الثاني : التوجيه والاختيار ٢٩١
المطلب الأول : تعريف التوجيه ٢٩١
كتب التوجيه حتى عصر المؤلف ٢٩٢
المطلب الثاني : تعريف الاختيار ٢٩٥
صيغ الاختيار ٢٩٦
المبحث الثالث : معايير الاختيار عند المؤلف ٣٠١
المطلب الأول : اتفاق أكثر القراء عليها : ٣٠٢
المطلب الثاني : موافقة القراءة للسياق : ٣٠٧
المطلب الثالث : موافقة القراءة للقواعد النحوية ٣١٤
المطلب الرابع : وضوح المعنى ٣١٧
المطلب الخامس : موافقة القراءة للأشهر والأفصح من لغات العرب ٣٢١
المطلب السادس : موافقة نظائرها في القرآن الكريم ٣٢٥
المطلب السابع : موافقة القراءة لرسم المصحف ٣٢٩

المطلب الثامن : البقاء على الأصل ٣٣٢
المطلب التاسع : موافقة قراءة الإمام أبي عمرو البصري.....٣٣٥
المطلب العاشر : موافقة الحديث والأثر ٣٣٩
المطلب الحادي عشر : موافقة أسباب النزول ٣٤٣
المطلب الثاني عشر : سهولة اللفظ.....٣٤٧
المطلب الثالث عشر : الحمل على النقيض ٣٥٠
المطلب الرابع عشر : اختيار القراءتين : ٣٥٢
المطلب الخامس عشر : اختيار إحدى القراءتين دون ذكر سبب الاختيار ٣٥٥
الخاتمة ٣٥٦
فهرس أهم المراجع والمصادر ٣٥٩
فهرس الموضوعات.....٣٦٥

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هُودٌ : ٨٨] .